جامعة 20 أوت 1955– سكيكدة –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة بعنوان:

إدارة مخاطر السيولة في البنوك

دراسة تطبيقية لبنكي BEA و AGB خلال الفترة 2010-2020

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبة:
- عدورة رانية

تحت إشراف الأستاذة
د. بلعايش ميادة

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الجامعة	الرتبة	الصفة
ساحلي لزهر	20 أوت 1955–سكيكدة	أستاذ محاضر (أ)	رئيساً
بلعايش ميادة	20 أوت 1955–سكيكدة	أستاذة محاضرة (أ)	مشرفاً
بوالكور نور الدين	20 أوت 1955–سكيكدة	أستاذ التعليم العالي	ممتحناً

السنة الجامعية:2022–2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير:

بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

يقول تعالى في كتابه العزيز بعد أعوذ بالله من الشيطان الرجيم:

« رب أوزعني أن أشكر نعمتك الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ».

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى الذي منحني العلم والمعرفة والقدرة على إتمام هذا الجهد المتواضع ويسرني أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذتي الفاضلة "**بلعايش ميادة**" التي واكبت هذا الجهد منذ كان فكرة حتى أصبح حقيقة، رأيت النور بتوجيهاتها الرشيدة.

كما أتقدم بعظيم الشكر والعرفان للأساتذة الكرام أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة 20 أوت والإداريين والعاملين فيها على حسن المعاملة والطيبة كما وأشكر كل من أسهم في إنجاز هذا الجهد سواء بالتشجيع أو المساندة.

وأخيرا أتقم بالشكر إلى كل من ذكرت ولم أذكر، ونلتمس العذر إن كان قد خانني التعبير ولم أعط كل ذي حق حقه.

والله ولي التوفيق...

رانيا عدورة

إهداء:

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى:

- إلى قرة العين، إلى من جُعلت الجنة تحت قدميها، إلى التي وهبتني كل شيء إلى أغلى إنسان، « **أمي الغالية حفظها الله** ».

- إلى الرجل العظيم، صاحب الصبر الجميل، إلى الذي أفنى حياته من أجل تعليمي إلى أعز إنسان، « **أبي العزيز حفظه الله** ».

- إلى من هم دعمي وسندي في هذه الحياة، إلى من لولا وجودهم لا طعم للحياة، « **إخوتي** ».

- إلى كل من دعمني ولو بذرة لأكمل مشواري نحو المزيد من العلم والمعرفة.

رانيا عدورة

ملخص:

للسيولة مكانة هامة في ميزانية البنوك ولها دور هام في تحقيق أهدافه، فإدارتها بشكل جيد يعتبر تحدي كبير لتجنب الوقوع في مخاطرها، و تنبع أهمية هذه الدراسة من الهدف الأساسي للبنوك التجارية التي تسعى إلى تحقيق و تعظيم الربحية، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على هذه المخاطر وطرق إدارتها، كما هدفت إلى تحليل مؤشرات السيولة في البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2010-2020، و قد دلت نتائج هذا التحليل على أن البنوك التجارية الجزائرية أقل تعرضاً لمخاطر السيولة وهذا لمحدودية نشاطاتها ذات المخاطر العالية.

الكلمات المفتاحية:

مخاطر السيولة، السيولة، البنوك التجارية.

Abstract :

Liquidity has an important place in the balance sheet of banks and has an important role in achieving its objectives. Managing it well is a great challenge to avoid falling into its risks. The importance of this study stems from the primary goal of commercial banks that seek to achieve and maximize profitability. This study aims to identify these risks. And methods of managing them, as it aimed at analyzing liquidity indicators in Algerian commercial banks during the period 2010-2020, and the results of this analysis indicated that Algerian commercial banks are less exposed to liquidity risks and this is due to the limitations of their high-risk activities.

Key words:

The liquidity risk, liquidity, bank commercial.

فهرس المحتويات

العنـــــوان	رقم الصفحة
الإهداء	
الشكر	
الملخص	
الفهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
قائمة الإختصارات و الرموز	
المقدمة	أ–د
تمهيد الفصل الأول	06
الفصل الأول: مدخل نظري لإدارة السيولة المصرفية ومخاطرها في البنوك التجارية	06
المبحث الأول: السيولة المصرفية في البنوك التجارية	07
المطلب الأول: مدخل للبنوك التجارية	07
الفرع 01: تعريف البنوك التجارية	07
الفرع 02: خصائص البنوك التجارية	09
الفرع 03: وظائف البنوك التجارية	09
الفرع 04: أنواع البنوك التجارية	10
المطلب الثاني: ماهية السيولة المصرفية	12
الفرع 01: تعريف السيولة المصرفية	12
الفرع 02: أهمية السيولة المصرفية و مكوناتها	13
الفرع03: العوامل المؤثرة على أداء السيولة	16
الفرع04: مصادر السيولة المصرفية في البنوك التجارية	18
المبحث الثاني: إدارة مخاطر السيولة المصرفية	20
المطلب الأول: ماهية إدارة المخاطر المصرفية	20
الفرع 01: مفاهيم عامة حول المخاطر المصرفية	20
الفرع 02: تعريف إدارة المخاطر المصرفية	26

الفرع03: أهمية إدارة المخاطر المصرفية	27
الفرع04: إدارة المخاطر المصرفية وفقا للجنة بازل	27
المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول إدارة مخاطر السيولة المصرفية	29
الفرع 01: تعريف مخاطر السيولة المصرفية	29
الفرع 02: أسباب مخاطر السيولة المصرفية	30
الفرع03: إدارة مخاطر السيولة المصرفية وفقا للجنة بازل	31
الفرع04: علاقة السيولة المصرفية بالربحية وكيفية الموازنة بينهما	32
المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة	34
المطلب الأول: الدراسات السابقة	34
الفرع 01:الدراسات العربية السابقة	34
الفرع 02: الدراسات الأجنبية السابقة	35
المطلب الثاني: قيمة مضافة	36
خلاصة الفصل الأول	37
تمهيد الفصل الثاني	39
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لإدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية الجزائرية خلال فترة 2010-2020	39
المبحث الأول: عرض عام لكل من عينة الدراسة وعناصرها	40
المطلب الأول: تقديم عام لكل من بنك BEA و AGB	40
الفرع 01: تقديم بنك BEA	40
الفرع 02: تقديم بنك AGB	42
المطلب الثاني: عرض متغيرات الدراسة	43
الفرع 01: المتغيرات المستقلة	43
الفرع 02: المتغيرات التابعة	44
المبحث الثاني: تقييم ومناقشة النتائج المتوصل اليها من خلال الدراسة في الفترة 2010-2020	44
المطلب الأول: تحليل وتقييم النتائج لبنك BEA و AGB	44
الفرع 01: عرض جدول النتائج الخاصة بكل من بنك BEA و AGB خلال الفترة 2010-2020	44
الفرع 02: تحليل وتقييم النتائج	52
المطلب الثاني: مقارنة فرضيات الدراسة التحليلية بالنتائج المتوصل إليها	61
الفرع 01: الفرضية الأولى	61

الفرع 02: الفرضية الثانية	62
الفرع 03: الفرضية الثالثة	62
خلاصة الفصل الثاني	64
الخاتمة	66
قائمة المراجع	69
قائمة الملاحق	73

رقم الجدول	العنـــــوان	رقم الصفحة
(01)	المتغيرات المستقلة	43
(02)	المتغيرات التابعة	44
(03)	نسب العوائد	45
(04)	نسب المخاطر المصرفية	48

رقم الشكل	العنـــــوان	رقم الصفحة
(01)	العناصر المكونة للسيولة المصرفية	16
(02)	أنواع المخاطر المصرفية	22
(03)	الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري	41
(04)	دائرة نسبية للمساهمين في بنك الخليج	42

المضمون باللغة العربية	الرمز	المضمون باللغة الأجنبية
معدل العائد على حقوق الملكية	ROE	Rate of return on equity
معدل العائد على الأصول	ROA	Rate of return on assets
معدل العائد على الودائع	ROD	Rate of return on deposits
نسبة التغطية النقدية	CCR	Cash coverage ratio
نسبة السيولة	LR	Liquidity ratio
نسبة التوظيف	ER	Employment rate
نسبة المديونية	DR	Debt ratio
نسبة السيولة العامة	GLR	General Liquidity ratio
بنك الجزائر الخارجي	BEA	Banque Externe d’Algérie
بنك الخليج الجزائري	AGB	Banque du golf d’Algérie

المقدمـــة

المقدمة

تعتبر البنوك أساس الاقتصاد في كل بلد، والركيزة الأولى لتحقيق أهدافه، فقد أضحت هذه البنوك ضرورة من ضروريات العصر، لا يمكن التخلي عن خدماتها فبغير العمليات البنكية لا يمكن أن تستمر البنوك التجارية، فهذه الأخيرة تعمل على جمع الودائع ومنحها في شكل قروض لتوفير وسيلة الدفع ووضعها تحت تصرف الزبون والسهر على إدارتها، هنا يظهر دور هذه البنوك التجارية في توفير السيولة لمواجهة طلبات السحب المفاجئ.

تعتبر هذه الأخيرة من أكبر المشاكل والتحديات التي يمكن أن تواجهها البنوك التجارية خاصة في الوقت الحالي بسبب عدم إمكانية اللجوء للبنك المركزي نتيجة سعر الفائدة المفروض من طرفه مما يجعل البنك في مواجهة مع مخاطر السيولة.

والتي تعد من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك، وكذلك تعتبر من أهم القضايا الحرجة التي تزايدت أهميتها في الوقت الحالي نتيجة تغيرات الظروف الإقتصادية والسياسية وتأثيرها على المصارف في معظم دول العالم، حيث تواجه البنوك في العالم تحديات كبيرة حول مخاطر السيولة والخطوات والإجراءات الواجب اتخاذها لضمان سلامة البنك من أجل تجاوز الأزمات والخروج منها بشكل يتناسب مع تحقيق النمو. هذه المخاطر جعلت البنوك في حاجة ماسة إلى أدوات وأنظمة قادرة على توفير المعلومة الصحيحة لإدارتها والتخفيض من حدتها، مما استدعى بروز آليات تهدف إلى توفير حلول تساعد على تحقيق الحماية وكفاءة أكبر في إدارة مخاطر السيولة والسيطرة عليها.

وفي هذا الصدد تبرز جملة من الطرق والإستراتيجيات تستخدم من طرف البنوك التجارية النشطة في الجزائر، وهذا ما سنحاول أن نعكسه من خلال الدراسة التطبيقية لمخاطر السيولة في كل من: **البنك الجزائري الخارجي BEA وبنك الخليج الجزائري AGB.**

إشكالية الدراسة

من خلال التمهيد أعلاه يمكن أن تتبلور إشكالية الدراسة عبر التساؤل الأساسي التالي:

كيف يتم إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية؟

ويمكن أن نستنبط **أسئلة فرعية** من شأن الإجابة عليها مساعدتنا في حل الإشكالية وهي كما يلي:

1- كيف يمكن لمخاطر نقص أو فائض السيولة أن تؤثر على ربحية النشاط البنكي التجاري؟
2- فيما تكمن الأدوات التي يستعملها البنك لإدارة هذه المخاطر؟

فرضيات البحث

بناءا على التساؤلات التي تم طرحها في مشكلة الدراسة يمكننا تصور الفرضيات التالية التي تعتمد على الإجابات الأكثر إحتمالا للدراسة والتي من شأنها نفيها أو قبولها وهي كما يلي:

1- تعد نقص أو فائض السيولة في البنك التجاري من المخاطر التي تؤثر على ربحية البنك.
2- تساهم الآليات الحديثة لإدارة السيولة المصرفية في التقليل من الضغوطات المالية.
3- البنوك التجارية تطبق مجموعة من مؤشرات السيولة المفروضة من طرف السلطة النقدية.

مبررات اختيار موضوع الدراسة

يمكن التمييز بين:

- **أسباب ذاتية:**
- ✓ الرغبة والميول الشخصي في تناول موضوع يخص البنوك.
- ✓ تماشي الموضوع مع طبيعة التخصص.
- ✓ لكون الموضوع جدير بالتطرق له وتوضيحه.
- **أسباب موضوعية:**
- ✓ الأهمية البالغة للموضوع.
- ✓ أهمية البنوك وزيادة الإقبال والإعتماد عليها فهذا يستدعي ضرورة الإهتمام بإدارة سيولتها بكفاءة عالية وكذلك ضرورة دراسة الأدوات التي تساعد على التقليل من خطر السيولة.

أهداف البحث وأهميته

- **أهداف البحث:** تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:
- ✓ توضيح طبيعة العلاقة بين السيولة المصرفية والربحية والمخاطر الناجمة عن السيولة.
- ✓ معرفة كيفية إدارة مخاطر السيولة التي تتعرض لها البنوك التجارية الجزائرية بإستخدام الأساليب الوقائية والعلاجية.
- **أهمية الدراسة**
- ✓ يعد موضوع السيولة من المواضيع الهامة في البنوك، وهي مهمة أساسية في عملها اليومي و إحتكاكها مع الزبائن، فقد يخسر المصرف عددا من زبائنه نتيجة عدم توفر السيولة الكافية أو عدم إمكانية تلبية طلباتهم في الوقت المناسب و بالعكس من ذلك يحتفظ المصرف بسيولة تفوق حاجته، مما ينتج عن ذلك حالة الإستخدام غير الصحيح للموارد المتاحة.

- ✓ الإدارة الجيدة للسيولة تساهم في زيادة ثقة السلطات الرقابية (البنك المركزي) والمودعين وتمكن المصرف من استغلال الفرص المناسبة لتحقيق أقصى ربح.

حدود الدراسة

- ❖ **الحدود المكانية:** تمثل الجانب الميداني للدراسة بالتركيز على بنك **AGB** و **BEA**.
- ❖ **الحدود الزمانية:** غطت الفترة الزمنية من 2010 إلى 2020.

منهج الدراسة

تم اعتماد مناهج علمية لما تقتضيه طبيعة الدراسة، حيث تم الإستعانة بالمنهج الوصفي في الجانب النظري من أجل جمع المعلومات المرتبطة بالسيولة المصرفية ومخاطرها، وكذلك المنهج التحليلي من خلال تحليل المعطيات ومؤشرات السيولة بالإضافة إلى أسلوب دراسة الحالة، حيث تم الإعتماد على مداخلات وتقارير خاصة بالبنوك محل الدراسة من أجل الحصول على إحصائيات ذات صلة بالموضوع. فضلا عن مجموعة من الكتب و المجلات و الأطروحات و غيرها من المراجع ذات صلة بالموضوع.

صعوبات الدراسة

واجهتني عدة صعوبات أثناء الدراسة، خاصة في الفصل الأخير، ومن أهمها:

- صعوبة إيجاد جُل المعلومات اللازمة لتدعيم هذه الدراسة وهذا راجع إلى طبيعة عمل البنوك الجزائرية.

هيكل الدراسة

قسمت دراستنا للموضوع إلى فصلين (02)، كل فصل يحتوي على مبحثين (02) ومطلبين (02).

وقد خصص الفصل الأول: للدراسة النظرية لإدارة السيولة المصرفية ومخاطرها في البنوك التجارية والذي بدوره قسم إلى مبحثين وهما: المبحث الأول خاص بالسيولة المصرفية في البنوك التجارية والمبحث الثاني خاص بإدارة مخاطر السيولة المصرفية.

أما الفصل الثاني فقد خصص: للدراسة التطبيقية لإدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2010-2020، وهذا الأخير قسم إلى مبحثين سمي المبحث الأول بعرض عام لكل من عينة الدراسة وعناصرها والمبحث الثاني بمقارنة فرضيات الدراسة التحليلية بالنتائج.

ويمكن تلخيصها فيما يلي:

الفصل الأول: الدراسة النظرية لإدارة السيولة المصرفية ومخاطرها في البنوك التجارية.

المبحث الأول: السيولة المصرفية في البنوك التجارية.

المبحث الثاني: إدارة مخاطر السيولة المصرفية.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لإدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2010-2020.

المبحث الأول: عرض عام لكل من عينة الدراسة وعناصرها.

المبحث الثاني: تقييم ومناقشة النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة في الفترة 2010-2020.

الفصل الأول:

مدخل نظري لإدارة السيولة المصرفية و مخاطرها في البنوك التجارية

الفصل الأول: مدخل نظري لإدارة السيولة المصرفية ومخاطرها في البنوك التجارية

تمهيد:

يعتبر موضوع إدارة السيولة في البنوك من أكبر التحديات التي تواجه العمل المصرفي، و ذلك لصعوبة التوافق بين متطلبات السيولة الواجب الاحتفاظ بها، و اعتبارات الربحية المرجو تحقيقها، إذ أن زيادة السيولة على المستوى المناسب في أي بنك يعني ضعف قدرته في استثمار هذا الفائض و تحقيق الأرباح المنشودة منه، إلى جانب ضعف مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مقابل ذلك فإن نقص السيولة عن الحد الواجب الاحتفاظ به يمكن أن يعرض البنك لفقدان ثقة عملائه و هذا بدوره يهدد استقرار النظام المصرفي و المالي بأكمله. لذلك على البنوك البحث عن مستوى السيولة الذي يمكنها من تعظيم الأرباح والقيام بدورها على أكمل وجه وفي نفس الوقت يحافظ على الحد الأدنى المناسب من السيولة.

- لذلك فقط خصصنا هذا الفصل لثلاثة مباحث وهي:

- المبحث الأول: السيولة المصرفية في البنوك التجارية

- المبحث الثاني: إدارة مخاطر السيولة المصرفية

- المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

المبحث الأول: السيولة المصرفية في البنوك التجارية

كما هو شائع و معروف فالبنوك التجارية تسعى دوما و بجهد للوصول إلى الطريقة المثلى و الأنسب التي تخول لها تحقيق هدفها الثلاثي: سيولة، ربحية، أمان. بحيث يعد توفير السيولة من أهم الصعوبات التي تواجه القائمين بإدارة الأصول والخصوم في البنوك التجارية.

المطلب الأول: مدخل للبنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية ركيزة أساسية للجهاز المصرفي، كونها تستحوذ على الجزء الأكبر منه بإعتبارها أهم مؤسسة ودائعية فيه، مهمتها الأساسية التوسط بين المودعين و المقترضين بالإضافة إلى تقديم خدمات أخرى، و في ظل الدور الكبير الذي تلعبه هذه البنوك سنحاول الوقوف عند أهم النقاط و المفاهيم المتعلقة بها.

الفرع الأول: تعريف البنوك التجارية

كون البنوك التجارية ليست وليدة اللحظة، فقد مرت بتطورات كبيرة عبر الزمن، لذا فهي تعتبر موضوعا دسما للدراسة، فقد تطرقت لها العديد من الدراسات والأبحاث، فكل ذهب لتعريفها من وجهة نظره، نذكر منها:

***التعريف الأول:** تعرف البنوك التجارية بأنها: "تلك المنشآت المالية و التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة، و تزاول عمليات التمويل الداخلي و الخارجي، كما تباشر عمليات تنمية الادخار و الإستثمار المالي في الداخل و الخارج و المساهمة في إنشاء المشروعات و ما يتطلبه من عمليات مصرفية و تجارية و مالية طبقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي".[1]

***التعريف الثاني:** البنوك التجارية هي مؤسسات مالية وسيطة تقوم بتجميع مدخرات الأفراد و الوحدات الإقتصادية التي تحقق فائضا و تستخدمها في إقراض الأفراد و المشروعات ذات العجز.[2]

***التعريف الثالث:** البنوك التجارية هي منشآت أعمال تهدف أساسا إلى تحقيق الربح، و ذلك بجانب المساهمة في الإقتصاد القومي، و يرتبط نشاط البنوك التجارية بتداول الأموال في صورتها النقدية. حيث تقوم هذه البنوك بتجميع المدخرات من الأفراد و المنشآت و الهيئات على هيئة ودائع و إستثمار هذه

[1] خالد أحمد علي محمود، **فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال**، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2019، ص 13.

[2] شهبون لامية، **المخاطر البنكية و أثرها على التسهيلات الإئتمانية في عينة من البنوك التجارية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود و بنوك، جامعة الجزائر (3)، السنة الجامعية 2016/2015، ص 10.

الودائع في إقراض الغير و إستثمارات أخرى يمكن أن تعود بفائدة على رأس المال المستثمر لدى البنك، إضافة إلى ذلك تقوم بتقديم الخدمات للعملاء مقابل الحصول على فائدة منها، على سبيل المثال: قيام البنك بتحصيل الشيكات لحساب العملاء أو القيام بعمليات خصم و تحصيل الأوراق التجارية و شراء الأوراق المالية و فتح الإعتمادات المستندية و منح خطابات الضمان.[1]

***التعريف الرابع:** تعرف البنوك التجارية على أنها: "المؤسسة التي تمارس عمليات الإئتمان (الإقراض و الإقتراض)، إذ يحصل البنك التجاري على أموال الزبائن و يفتح لهم ودائع و يتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب أو لأجل، كما يقدم القروض لهم، و تعتبر عملية خلق الودائع أهم وظيفة تقوم بها البنوك التجارية.[2]

أما قانون النقد والقرض الجزائري: في مادته "114" يعرف البنوك التجارية على أنها: "أشخاص معنوية مهمتها العادية و الرئيسة إجراء العمليات المذكورة في المواد من 110 إلى 113 من هذا القانون".

وبالرجوع إلى هذه المواد نجد أن البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تقوم بالعمليات الآتية:

- العمل على جمع الودائع والمدخرات الممكنة من الأفراد.
- القيام بمنح القروض.
- توفير وسائل الدفع اللازمة و وضعها تحت تصرف الزبائن و السهر على إدارتها.[3]

من خلال هذه التعريفات المختلفة للبنوك التجارية يمكن تعريف البنوك التجارية على أنها: "مؤسسات مالية نقدية تقوم بالوساطة المالية بين مختلف المؤسسات و الأفراد، وظيفتها الأساسية تلقي الودائع و إعادة منحها في شكل قروض، و تتميز البنوك التجارية عن باقي البنوك و المؤسسات المالية في أنها مؤسسات تقبل الودائع و تتعامل في الإئتمان قصير الأجل".

[1] حسين جميل البدبري، **البنوك: مدخل محاسبي و إداري** ، دار الوارق للنشر و التوزيع، عمان، 2003، ص16.

[2] سارة أدبوب، **إشكالية فائض السيولة في البنوك الجزائرية خلال الفترة** 2001.2019، أطروحة دكتوراه، تخصص العلوم المالية والمصرفية، جامعة الجزائر 3، أكتوبر 2020، ص 3.

[3] المادة 114 من القانون رقم 10/90، المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض.

الفرع الثاني: خصائص البنوك التجارية

تتميز البنوك التجارية بعدة خصائص متمثلة في الآتي:[1]

- إن البنوك التجارية مشروعات رأسمالية تسعى إلى تحقيق أكبر قدر من الأرباح بأقل قدر ممكن من النفقات و ذلك بتقديم خدماتها البنكية أو لخلقها لنقود الودائع.
- تتعدد البنوك التجارية و تتنوع بقدر إتساع السوق النقدية و النشاط الإقتصادي و حجم المدخرات مما يترتب على ذلك تعدد عملياتها و إدخال عنصر المنافسة فيما بينها و قد يكون التعدد رأسيا (بنك رئيسي و فروعه) أو أفقيا (جغرافيا).
- مؤسسات مالية تقوم على الإئتمان، أي قبول الودائع و هي إقتراض من الأفراد المودعين و منح الإئتمان للمقترضين على أموال البنك، و تحصل البنوك على فرق الفائدة بين الإقراض و الإقتراض.
- مؤسسات مالية تتعامل بالنقود أي جميع عمليات البنوك تقوم على أساس استخدام النقود، كما تتميز بقدرتها على خلق نقود الودائع.

الفرع الثالث: وظائف البنوك التجارية

إن تشعب أوجه النشاط الإقتصادي و إتساع نطاقه أدى إلى تطور مجال تدخل البنوك، يمكن تقسيم هذه الوظائف إلى وظائف تقليدية (كلاسيكية) و أخرى حديثة:[2]

أ- **الوظائف التقليدية:** و هي الوظائف التي إعتادت البنوك على آدائها منذ بدايتها الأولى و تتمثل في:

- فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع.
- تشغيل موارد البنك
- تقديم الكفالات و خطابات الضمان للعملاء.
- تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة، و صرف الشيكات المسحوبة عليها.
- اللتعامل بالعملات الأجنبية بيعا و شراءا بأسعار محددة من قبل البنك المركزي أو حسب التنظيم المعمول به في سوق الصرف.
- تأجير الخزائن الحديدية الآمنة لعملائها.
- تحصيل الأوراق التجارية و خصمها و التسليف بضمانها.
- تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الإعتمادات المستندية.

---

[1] شهبون لامية، مرجع سبق ذكره، ص 11

[2] حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق إتفاقية بازل: دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، السنة الجامعية 2014/2013، ص،ص،ص 18،19،20.

- منح القروض و السلف المختلفة.

ب- **الوظائف الحديثة:** أما الوظائف الحديثة فهي تلك الوظائف التي ظهرت كضرورة حتمية لمسايرة التطور و التغيير الإقتصادي و التكنولوجي و تتمثل في.

- تسديد مدفوعات العملاء من فواتير و تقديم الدراسات و الإستشارت لهم.
- إدارة المحافظ المالية والتعامل بالأوراق المالية.
- تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري وما يجدر ذكره أن لكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض في هذا المجال يجب أن لا يتجاوزه.
- المساهمة في خطط التنمية الإقتصادية و هنا يتجاوز البنك التجاري الإقراض لآجال قصيرة إلى الإقراض لآجال متوسطة و طويلة نسبيا.

وهناك وظيفة حديثة أخرى أهمها:

- **وظيفة الإشراف و الرقابة:** حيث تتولى البنوك في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توظيف الأصول المتداولة في إستخداماتها المناسبة مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أهداف محددة سلفا للمشروعات التي أستخدمت فيها.[1]
- **وظيفة التوزيع:** في المجتمعات ذات التخطيط الإقتصادي المركزي يتم توزيع كافة الأموال اللازمة لإنتاج او لإعادة الإنتاج و المتولدة من مصادر خارجية عن المشروع نفسه عن طريق المصرف، و يتم ذلك عادة بالطرق الإئتمانية و لا يوجد أي مؤسسة أخرى غير المصارف تزاول هذا النشاط في ظل هذا النظام.

الفرع الرابع: أنواع البنوك التجارية

تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة، طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك وذلك على النحو التالي:[2]

أولا: من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية

فمن حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية تنقسم إلى:

[1] حياة نجار، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[2] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، **إدارة البنوك التجارية** ، دار غيداء للنشر و التوزيع، عمان 2016، ص، ص 74، 75.

أ- **البنوك التجارية العامة:** ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو في إحدى المدن الكبرى و تباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها، و تقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية و كذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي و تمويل التجارة الخارجية.

ب- **البنوك التجارية المحلية:** و يقصد بذلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محددة نسبية مثل: محافظة أو منطقة أو مدينة أو إقليم محدد، و يقع المركز الرئيسي للبنك و الفروع في هذه المنطقة المحددة، و تتميز هذه البنوك بصغر الحجم، كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها و ينعكس ذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها.

ثانيا: من حيث حجم النشاط

فمن حيث حجم النشاط نجد ما يلي:

أ- **بنوك الجملة:** و يقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء و المنشآت الكبرى.

ب- **بنوك التجزئة:** و هي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء و المنشآت الصغرى، لكنها تسعى لإنجذاب أكبر عدد منهم، و تتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة، فهي منتشرة جغرافيا، و تتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمةً من خلال خلق المنافع الزمنية و المكانية و منفعة التملك و التعامل للأفراد و بذلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.

ثالثا: من حيث عدد الفروع

يمكن تقسيمها إلى [1] :

أ- **البنوك ذات الفروع:** و هي بنوك تتخذ في الغالب شكل شركات المساهمة كشكل قانوني، لها فروع متعددة تغطي أغلب الأنحاء، و لاسيما الأماكن العامة، و تتبع اللامركزية في تسيير أمورها حيث يترك للفرع تدبير شؤونه، فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا فيما يتعلق بالأمور الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك و بطبيعة الأمور فإن البنك الرئيسي يضع السياسة العامة التي تهتدي بها الفروع.

ويتميز هذا النوع من البنوك بأنه يعمل على النطاق الأصلي، ويخضع للقوانين العامة للدولة وليس لقوانين المحافظات التي يقع الفرع في نطاقها الجغرافي.

[1] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، مرجع سبق ذكره، ص،ص 75،76.

ب- **بنوك السلاسل:** وهي عبارة عن سلسلة من البنوك نشأت نتيجة نمو حجم البنوك التجارية وزيادة حجم نشاطها وإتساع نطاق أعمالها وتتكون السلسلة من عدة فروع فصلت عن بعضها إداريا، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يقوم برسم السياسات العامة التي تلتزم بها مختلف وحدات السلسة، وكذلك فهو ينسق بين الوحدات وبعضها ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة الامريكية.

ج- **بنوك المجموعات:** وهي تأخذ شكل شركة قابضة تدير مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط المصرفي حيث تقوم الشركة القابضة بالإشراف على الشركات التابعة وتضع لها السياسات العامة، بينما تترك لها تنفيذ هذه السياسات بشكل لا مركزي، وتأخذ هذه البنوك طابعا احتكاريا، ولقد انتشرت هذه البنوك في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية.

د- **البنوك الفردية:** تقوم هذه البنوك على ما يتمتع أصحابها من ثقة، وبطبيعة الحال فإنها منشأة فردية، تكون محدودة رأس المال، ولذلك فهي سوف تتعامل في المجالات قصيرة الأجل ثم توظيف الأموال في الأوراق النقدية والأوراق التجارية المخصومة وغير ذلك من الأصول عالية السيولة والتي يمكن تحويلها إلى نقود بسرعة وبدون خسائر.

هـ-**البنوك المحلية:** وهي بنوك تغطي منطقة جغرافية محددة كمدينة أو محافظة أو ولاية وتخضع هذه البنوك للقوانين الخاصة بالمنطقة التي تعمل بها، كذلك فهي تتفاعل مع البيئة التي توجد بها وتعمل على تقديم الخدمات المصرفية التي تناسبها.

المطلب الثاني: ماهية السيولة المصرفية.

تشغل السيولة مكانة هامة في ميزانية البنوك وتلعب دورا هاما في تحقيق أهدافها، فهي تعكس مدى قدرة البنوك على مواجهة طلبات السحب النقدي من طرف المودعين ومدى إحتفاظه بودائع نقدية.

الفرع الأول: تعريف السيولة المصرفية.

كون السيولة عنصر مهمم في العمل البنكي، فقد خضعت لعدة دراسات بغية التعرف على مفهومها، ويمكن تعريفها من عدة زوايا:

- **التعريف الأول:** تعرف السيولة المصرفية بأنها: كمية الموجودات القابلة للتحويل السريع إلى نقد، مضافا إليها ما يمكن الحصول عليه من تسديد العملاء لالتزاماتهم، أو من خلال ما يمكن الحصول عليه من السوق المالية على شكل ودائع أو أموال مشتراة.[1]

[1] فرح يعقوب، **إدارة مخاطر السيولة في القطاع المصرفي دراسة عملية في بنك بيمو السعودي الفرنسي**، رسالة ماجستير، إدارة اعمال، الجامعة الافتراضية السورية، 2017، ص11..

- **التعريف الثاني:** السيولة المصرفية هي قدرة البنك على التسديد نقدا لجميع الالتزامات التجارية، والإستجابة لطلبات الإئتمان ومنح القروض الجديدة وهذا يستدعي توفير نقد سائل لدى البنوك مع إمكانية الحصول عليه عن طريق تسييل بعض الأصول.[1]
- **التعريف الثالث:** يعرف آخرون السيولة بأنها: إحتفاظ المصرف بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة، وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع والسحب من الإعتمادات المفتوحة للعملاء، بحيث يتمكن المصرف في ذات الوقت من استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن، مع إحتفاظه بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أدنى تأخير.[2]
- **التعريف الرابع:** عرفتها لجنة بازل بأنها: "القدرة على تمويل الزيادات في الموجودات والوفاء بالالتزامات في آجالها ودون تحمل خسائر غير مناسبة".[3]

انطلاقا مما سبق يمكن استخلاص تعريف شامل للسيولة المصرفية بأنها: قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل بسرعة وبدون خسارة.

الفرع الثاني: أهمية السيولة المصرفية ومكوناتها.

أولا: أهمية السيولة المصرفية:

للسيولة المصرفية أهمية بالغة يمكن تلخيصها فيما يلي:[4]

تعتبر السيولة ذات أهمية، خاصة للبنوك لاسيما بالمقارنة مع الوحدات الغير مالية، حيث تكون تدفقات الأرصدة النقدية من وإلى البنك ضخمة بالمقارنة بقاعدة رأس المال، بالإضافة إلى صعوبة التوقع أو التنبؤ بحجم وتوقيت إنسياب الأموال النقدية خارج البنك، مع الأخذ في الإعتبارات الجزء الأكبر من موارد البنك يتعرض لهذا الإنسياب، لذلك تحتاج البنوك إلى السيولة لمواجهة إحتياجات عملائها من الأموال، هذا ويواجه العملاء إحتياجاتهم للسيولة إما من خلال سحب ودائعهم لدى البنك أو من خلال الإقتراض منها، وحيث أن مثل هذه الإحتياجات مستمرة لذا يجب أن تكون البنوك مستعدة دائما لمواجهة هذه المتطلبات.

---

[1] سارة أدبوب، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2] صلاح سعاد، بن رجم محمد خميسي، **إدارة خطر السيولة من منظور إتفاقية بازل III**، مجلة المستقبل الإقتصادي، جامعة عنابة، جامعة سوق أهراس، العدد 4، ص 44.

[3] سارة أدبوب، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[4] فاروق فخاري، نورة زبيري، **الإدارة السليمة لمخاطر السيولة البنكية: بالإشارة لحالة النظام البنكي الجزائري**، مجلة الإمتياز لبحوث الإقتصاد والإدارة، جامعة المسيلة، المجلد 02، العدد 02، 2018، ص 178/177.

* فنقص السيولة يعد مؤشرا هاما على ضعف كفاءة البنك وضعف مركزه المالي، حيث يشير إلى وجود مشاكل مالية صعبة أهمها:

- التعرض للإفلاس.
- خسارة الودائع بحيث لايستطيع إستقطاب ودائع نتيجة مشاكل في السيولة لديه مما يضطر البنك إلى التخلص من موجوداته السائلة.
- تردد البنوك الأخرى في إقراض البنك المتعثر دون ضمانات كافية وبفوائد عالية مما يقلل أرباحه ويزيد من مشاكله في المستقبل.
- يمكن أن يتم إغلاق البنك الذي لا يستطيع توفير السيولة اللازمة.
- تقاس كفاءة إدارة البنك بمقدرتها على إدارة السيولة بكفاءة.

ثانيا: مكونات السيولة المصرفية:

يمكن تصنيف مكونات السيولة حسب سرعة توفيرها إلى مكونين هما:[1]

أ- **السيولة الحاضرة:**

عبارة عن النقدية الجاهزة لدى البنك وتحت تصرفه وتشمل ما يلي:

1- **النقدية بالعملة المحلية والعملات الأجنبية:** وهي الأموال الموجودة في خزائن البنك في صورة نقد سائل من عملات رسمية أو محلية أو أجنبية وقد يجد البنك صعوبة في تقرير رقم هذا البلد ولكن الخبرة السابقة لها دور في تقديره.
2- **الودائع لدى البنوك الأخرى ولدى البنك المركزي:** حيث يلتزم البنك وفقا للقوانين المنظمة بالإحتفاظ لدى البنك المركزي بأموال سائلة، في شكل إحتياطي للحفاظ على حقوق المودعين، ويمكن عن طريق نسبة الإحتياطي التي يحددها البنك المركزي، للتأثير في حجم الإئتمان، هذا بالإضافة إلى أن البنك قد يحتفظ ببعض ودائعه في شكل ودائع قصيرة الأجل لدى البنوك الأخرى وبذلك يلجأ البنك إلى هذه الأرصدة في حالة الحاجة إليها، يمكن تحويلها إلى البنك المركزي والحصول على المقابل النقدي.

[1] خميسي قايدي، أمينة بن خرناجي، **قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية: حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية CBA الفترة 2008-2012**، مجلة الإبتكار والتسويق، جامعة برج بوعريريج، العدد 3، ص 79.

3- **الشيكات تحت التحصيل:** وهي شيكات مقدمة من عملائه لتحصيلها وإضافة قيمتها إلى حسابات العملاء بالبنك، وتحدد البنوك نسبة من هذه الشيكات لتدخل تحت نطاق السيولة، وفقا للخبرة السابقة، وبذلك لا يأخذ في الحسابات الشيكات التي يحتمل رفضها لسبب أو لآخر.

تعتبر الشيكات التي يمكن تحصيلها عن طريق غرفة المقاصة أكثر سيولة من غيرها، وكلما كانت الشيكات مسحوبة على عملاء في نفس البلد كلما اعتبرت أكثر سيولة من تلك التي تسحب على أفراد في مدينة أخرى.

ب- السيولة شبه النقدية:

وهي الأصول التي يمكن تصنيفها أو بيعها أو رهنها ومنها أذونات الخزينة كمبيالات مخصوصة، أوراق مالية في الأسهم والسندات وهي أصول تسمى بالأصول الإستثمارية لخدمة السيولة، حيث تتصف هذه الأصول بقصر آجال استحقاقها وإمكانية التصريف السريع لها سواء بالبيع أو الرهن ومن الجدير بالذكر أن هذه الأصول كلما كانت حكومية أو مضمونة من قبل الحكومة كلما كانت أكبر سيولة.[1]

[1] خميسي قايدي، أمينة بن خرناجي، مرجع سبق ذكره، ص 79.

الشكل رقم (01): العناصر المكونة للسيولة المصرفية.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على المعلومات السابقة.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على آداء السيولة المصرفية

من أهم العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية ما يلي:

أ- **عمليات الإيداع والسحب على الودائع:**[1]

في الوقت الذي تؤدى فيه عمليات السحب على الودائع نقدا، أي قلب الودائع إلى نقود قانونية (ورقية ومعدنية) لإنجاز المعاملات اليومية، إلى تخفيض نقدية الصندوق وإحتياطات المصرف التجاري لدى البنك المركزي، وبالتالي تقليص سيولته، فإن عمليات الإيداع أي تحويل النقود القانونية إلى ودائع مصرفية تعمل على تحسين سيولة المصرف التجاري.

[1] Ross ans Peter, commercial bank management, 4 ed, irwine, Mc graw-hill, 1999, p.p 160-161.

ب- معاملات الزبائن مع الخزينة العامة:

سيولة المصرف التجاري يمكن أن تتأثر أيضا من خلال علاقة الجمهور بالخزينة العامة، وعموما تتحسن السيولة المصرفية في حالة كون عملاء المصرف التجاري دائنين للخزينة ودائنيه الزبائن بالنسبة للخزينة تتحقق في حالات عديدة أهمها:[1]

- يعمل الزبائن في أجهزة الدولة ويودعون ما يتقاضون من أموال لدى مصرف تجاري.

- استرداد مبالغ السندات الحكومية التي إبتاعها الزبائن في فترة سابقة.

- عقد صفقة توريد سلع وخدمات إلى الدولة.

وبالعكس سيولة المصرف تتقلص عندما يقوم زبائنه بالآتي:

- تسديد الضرائب إلى الحكومة.

- شراء الأوراق المالية الحكومية كحوالات الخزينة والسندات العامة الطويلة الأجل.

- سحب الزبائن لجزء من ودائعهم وإيداعها لدى صناديق التوفير البريدية.

ج- رصيد عمليات المقاصة بين المصارف:

تزداد سيولة المصرف التجاري إذا ظهر أن رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع المصارف التجارية الأخرى العاملة في البلد، ففي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة إلى إحتياطاته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي، مما يزيد من أرصدته النقدية، فعمليات المقاصة التي تجري على مستوى الجهاز المصرفي التجاري تؤدي إلى إحداث تغيير في الكمية الإجمالية للسيولة المصرفية، أما على مستوى المصرف التجاري الواحد فإن حجم السيولة المتوفرة سيتأثر نتيجة عمليات المقاصة، فالمصرف الذي يحقق رصيدا دائنا قبل المصارف الأخرى سيشهد تحسنا في سيولته والعكس صحيح.

د- موقف البنك المركزي بالنسبة للمصرف:

يمتلك البنك المركزي كممثل للسلطة النقدية قدرة التأثير على السيولة المصرفية من خلال تزويد المصارف التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية والمعدنية، فإذا إعتمد البنك المركزي سياسة تقليص

[1] أحمد فريد ناجي، **مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، الجامعة، العراق، العدد 52، 2017، ص 406.

عرض العملة، فإنه سيعمل على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة أو الإحتياطات النقدية المتوفرة لديها، ويقلل قابليتها على منح القروض، وتعتمد سياسة البنك المركزي هذه على رفع سعرإعادة الخصم وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة، ورفع نسبة الإحتياطي النقدي القانوني، ويحصل العكس في حالة توسيع عرض العملة لأن ذلك يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية للمصارف، ويوسع سيولتها المصرفية مما يسمح في التحليل الأخير بتوسيع قدرتها الإفتراضية ومواجهة مختلف السحوبات من العملة.

هـ – رصيد رأس المال الممتلك:

يؤثر رصيد المال الممتلك على سيولة المصرف حيث أنه كلما زاد رصيد رأس المال الممتلك زادت السيولة وبالعكس، أي كلما قل رصيد رأس المال الممتلك قلت سيولة المصرف، ومن ثم تحددت قدرته الإقتراضية وإنخفضت مواجهته على تسديد التزاماته الجارية.

الفرع الرابع: مصادر السيولة المصرفية في البنوك التجارية.

سيتم تناول مصدرين من مصادر السيولة وهي:[1]

أولا: المصادر الداخلية للسيولة: وتشمل الإحتياطات الأولية والثانوية:

أ– الإحتياطات الأولية:

هي تلك الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف التجاري دون أن يكسب منها عائدا، وتتألف هذه الإحتياطات على مستوى المصرف الواحد من 4 مكونات:

1- **النقد في الصندوق:** وهو كمية العملة الورقية أو المعدنية المحفوظة من قبل المصرف في الخزائن ولأن هذا النقد يعتبر جزءا من الإحتياطي القانوني، فإن إدارة المصرف تحاول أن تبقيه بأقل ما يمكن وذلك لأسباب أمنية، وبالرغم من أن هناك تكلفة الإحتفاظ بالموجودات السابقة، إلا أن الشركات تحتفظ بأرصدة نقدية تتجاوز متطلبات الأرصدة المعوضة المطلوبة من المصارف وأن سبب الإحتفاظ بالأرصدة النقدية هو تجنب تكاليف نقص النقدية والتي تنتج بسبب عدم وجود أرصدة نقدية كافية.
2- **النقد لدى البنك المركزي:** تنص التشريعات الحديثة على إلزام المصرف التجاري بالإحتفاظ بنسبة من أمواله في صورة نقد سائل لدى البنك المركزي، والتي تعرف بنسبة الإحتياطي القانوني، والبنك

[1] عبد الحسين جاسم محمد الأسدي، **إدارة السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطرة: دراسة تطبيقية في المصارف الحكومية العراقية**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة كربلاء، العراق، 2005، ص 8-9.

المركزي لا يدفع أية فوائد على نسبة الإحتياطي القانوني الذي يودعه المصرف التجاري لديه، ولكن إذا زادت نسبة الإيداع عن النسبة المقررة التي نصت عليها القوانين، فإن البنك المركزي يدفع فائدة على هذه الزيادة المودعة لديه.

3- **المستحقات لدى المصارف التجارية الأخرى:** والتي تتضمن كل الودائع التي يودعها المصرف لدى المصارف الأخرى، ويتوجب على المصارف أن تحتفظ بإحتياطات مباشرة أو غير مباشرة في مصارف أخرى، وأن المصارف الأخرى تقوم بتعويض المصارف التي تضع الودائع لديها من خلال تقديم خدمات مختلفة مثل المشاركة في منح القروض والتعاملات الدولية.

4- **الصكوك تحت التحصيل:** تمثل الصكوك المودعة في المصارف الأخرى والتي لم يتم إستلام قيمتها لحد الآن.

وتنقسم الإحتياطات الأولية من حيث مشروطيتها القانونية إلى نوعين هما:[1]

***الإحتياطات القانونية:** ضمن السياسة النقدية للبنك المركزي وحفاظا على حقوق المودعين تحدد نسبة إحتياطي معينة من الودائع، فعندما يستقر المصرف في أعماله ويبدأ في الحصول على الأرباح فإن القانون ينص على المصرف أن يقتطع نسبة مئوية معينة من الأرباح الصافية قبل توزيعها كإحتياطات قانونية وتصبح قيمة هذه الإحتياطات معادلة للقيمة الإسمية لأسهم المصرف العادية المتداولة (رأس المال المدفوع) وتشتمل هذه الإحتياطات على النقد في الصندوق والودائع لدى البنك المركزي.

***الإحتياطات العامة:** وهي مجموع الأموال النقدية و الشبه النقدية والتي يمكن توظيفها في أنشطة إستثمارية وإقراضية متعددة، ويشير العديد من الباحثين إلى أن الإحتياطات العامة هي الأموال النقدية سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية.

ب- الإحتياطات الثانوية:

وهي عبارة عن الإستثمارات قصيرة الأجل وغالبا ما تشتمل على الأوراق التجارية المخصومة والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة، وتحقق هذه الإحتياطات في مجال السيولة فوائد متعددة منها تدعيم الإحتياطات الأولية وتساهم كذلك في تحقيقها لبعض أرباح المصارف، فضلا عن ذلك فإن الغاية من هذه الإحتياطات هو تحقيق الدخل بالدرجة الأولى والسيولة بالدرجة الثانية.

[1] عبد الحسين جاسم محمد الأسدي، مرجع سبق ذكره، ص،ص،ص 8-9-10.

ثانيا: المصادر الخارجية للسيولة:[1]

لقد بدأت العديد من المصارف في الستينات والسبعينات بجمع المزيد من الأموال السائلة من خلال الإستدانة في سوق المال، وتدعى هذه الإستراتيجية بإدارة الديون وتدعوا إلى الإستدانة الكافية للأموال. وإن المصدر الأساسي للسيولة المقترضة للمصرف يتضمن شهادات الإيداع، إتفاقيات البيع وإعادة الشراء، عملة اليورو وإستدانة الإحتياطي من نافذة الخصومات في البنك المركزي.

وتعتمد الجرأة التي يتبعها المصرف في إدارة مطلوباته وكذلك إدارة مخزونه من السيولة على مدى الموازنة بين المخاطرة والعائد، فالسياسة المتحفظة تؤدي إلى تقليص سياسة الإعتماد على إدارة المطلوبات، وفي الوقت نفسه ترتكز على زيادة السيولة المخزونة ولا يتوافر المصدر الخارجي للسيولة لجميع المصارف وذلك لإرتباط هذا المصدر بقوة المصرف المقترض وسلامة مركزه المالي، وإن من أهم إيجابيات إدارة المطلوبات إعطاء المصارف مرونة في إدارة جانبي ميزانيتها.

المبحث الثاني: إدارة مخاطر السيولة المصرفية

لقد تنوعت و تعددت المخاطر المرتبطة بالعمل المصرفي، و أصبحت تهدد جوهر عمل البنوك و تحد من من قدرتها على إستخدامات مصادر الأموال لديها، و نخص بالذكر مخاطر السيولة بإعتبارها من المهام الأساسية و الصعبة بالنسبة للبنوك التجارية، و عليه فقد تولدت حاجة البنوك إلى ضرورة تسطير الأهداف و إعداد الإستراتيجيات لتحديد هذه المخاطر و إدارتها.

المطلب الأول: ماهية إدارة المخاطر المصرفية

تواجه البنوك العديد من المخاطر عند ممارستها الأنشطة المصرفية، و يتزايد مستوى هذه المخاطر مع تزايد حجم المؤسسة و إنتشارها و درجة التعقيد و التطور في أنشطتها و الخدمات التي تقدمها، مما يستدعي ضرورة معالجتها و إدارتها وفق طرق و أساليب سيتم التطرق إليها في هذا المطلب.

<u>الفرع الأول:</u> مفاهيم عامة حول المخاطر المصرفية

أولا: تعريف المخاطر المصرفية:

بالنظر إلى طبيعة نشاط البنوك فإن المخاطر مفهوم لصيق بالعمليات البنكية، فقد إختلفت و تعددت تعاريف المخاطر البنكية و ذلك لوجود عدد كبير من المهتمين بالمجال المصرفي، و إختلاف

[1] عبد الحسين جاسم محمد الأسدي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

الزوايا التي ينظر كل منهم للمخاطر البنكية أو إلى الهدف الذي يسعى إليه الباحث و فيما يلي أهم التعاريف:

التعريف الأول: تعرف المخاطر البنكية بأنها: " التقلبات في القيمة السوقية للمؤسسات".[1]

التعريف الثاني: هي كل عملية ينتج عنها ربح أو خسارة، بإحتمال معين، إذ أن كل قرار من قرارات البنوك يتضمن مخاطر معينة، و بالتالي فإن المخاطر ملازمة لنشاط تلك البنوك.[2]

التعريف الثالث: كما يمكن تعريفها بأنها: إحتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة و غير مخطط لها، أو تدبدب العائد المتوقع على إستثمار معين.[3]

- من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن المخاطر البنكية: هي الخسائر المادية أو المعنوية التي يتكبدها البنك نتيجة لقيامه بنشاط معين يتصف بعدم الإنتظام نظرا لحالة عدم التأكد من نتائجه.

ثانياً: أنواع المخاطر المصرفية:

يمكن تقسيم المخاطر التي تتعرض لها المصارف إلى أربعة أنواع هي:

المخاطر المالية و مخاطر التشغيل و مخاطر الأعمال و مخاطر الأحداث وذلك كما في الشكل التالي:

[1] نبيل حشاد، **دليلك إلى المخاطر البنكية**، موسوعة بازل II، الجزء الثاني، إتحاد المصارف العربية، بيروت، 2005، ص 22

[2] خالد أحمد علي محمود، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[3] شادي سلامة الحولي، **إدارة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية وفق مقررات لجنة بازل**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015، ص 28.

الشكل رقم (02): أنواع المخاطر المصرفية

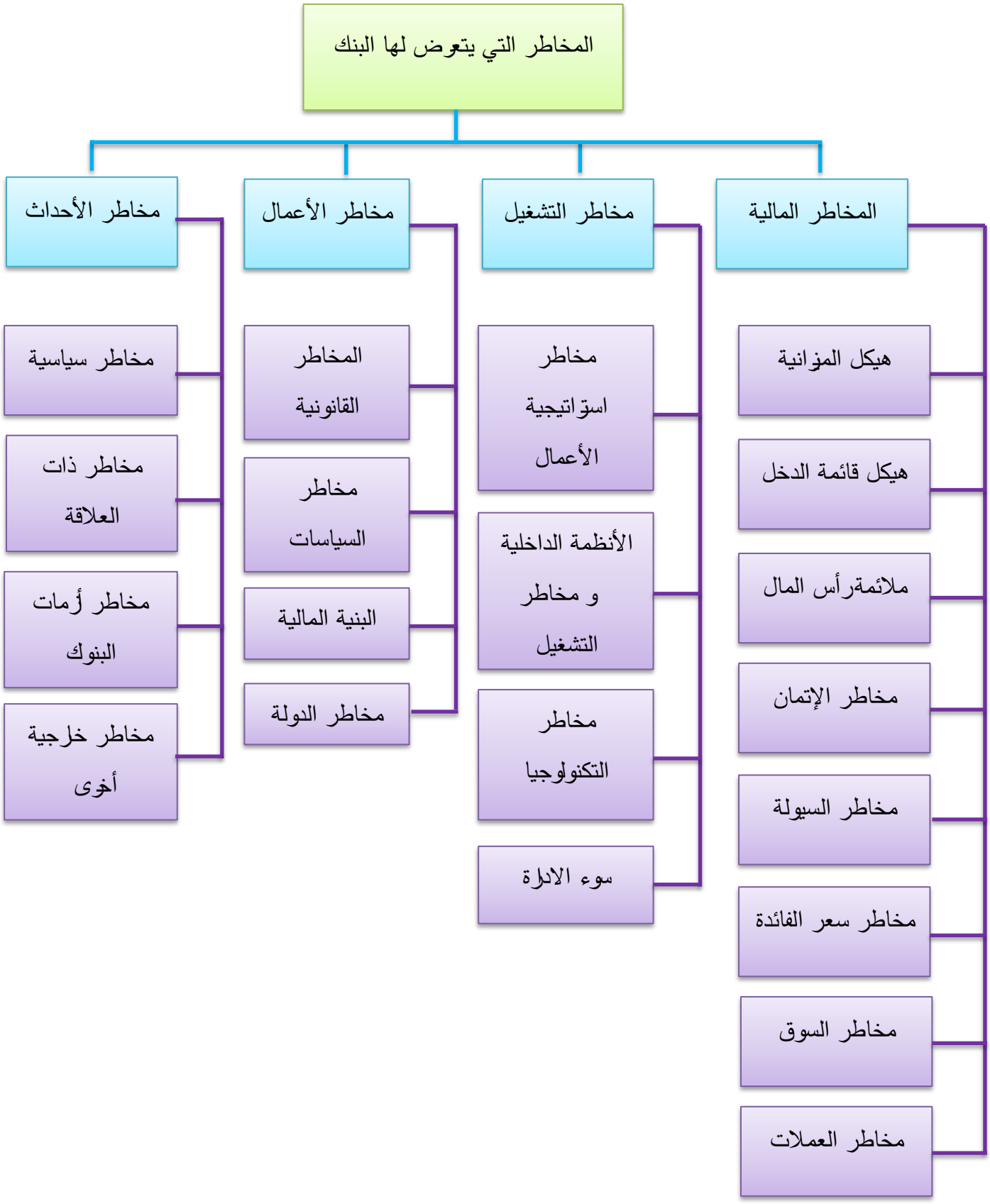

المصدر: نبيل حشاد، مرجع سبق ذكره، ص 21.

أما أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف هما: المخاطر المالية والمخاطر العمليات:[1]

1- المخاطر المالية: تتضمن جميع المخاطر المتصلة بإدارة موجودات و مطلوبات المصرف، و هذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة و إشراف مستمرين من قبل إدارات المصارف أو وفقا لتوجه و حركة السوق و الأوضاع الإقتصادية و العلاقة بالأطراف الأخرى ذات العلاقة، و تحقق المصارف بإدارة هذه المخاطر ربحا أو خسارة، و من أهم أنواع المخاطر المالية ما يلي:

أ- المخاطر الإئتمانية: هي الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن عدم قيام العميل بالوفاء بإلتزاماته اتجاه المصرف بالوقت المحدد، و التي يتأثر بها ايرادات المصرف و رأسماله، و تعتبر القروض أهم مصادر مخاطر الإئتمان.

ب- مخاطر السيولة: و تتمثل هذه المخاطر في عدم قدرة المصرف على سداد الإلتزامات المالية عند إستحقاقها، و المصرف الذي لا يستطيع الوفاء بإلتزاماته قصيرة الأجل، تكون البداية لحدوث ظاهرة العجز الذي إذا استمر يمكن أن يؤدي إلى إفلاسه.

ج- مخاطر تقلبات أسعار الصرف: وهي المخاطر الناتجة عن التعامل بالعملات الأجنبية، وحدوث تدبدب في أسعار العملات، الأمر الذي يقتضي إلماما كاملا و دراسات وافية عن أسباب تقلبات الأسعار.

د- مخاطر أسعار الفائدة: و هي المخاطر الناتجة عن تعرض المصرف للخسائر نتيجة تحركات معاكسة في أسعار الفوائد في السوق، و التي يكون لها الأثر على عائدات المصرف و القيمة الإقتصادية لأصوله.

هـ- مخاطر السعر: و هي المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف من التغيرات المعاكسة في أسعار السوق، و تنشأ من التدبدبات في أسواق السندات و الأسهم و البضائع، و التي قد تتسبب في حدوث خسائر مالية للمصرف.

2- المخاطر العمليات (التشغيل): يشمل هذا النوع المخاطر المتولدة من ضعف في الرقابة الداخلية، أو ضعف في الأشخاص و الأنظمة، أو حدوث ظروف خارجية، و التي قد تؤدي جميعها إلى خسائر غير متوقعة، أهمها: الإحتيال المالي (الإختلاس)، التزوير.

[1] ميرفت علي أبو كمال، **الإدارة الحديثة لمخاطر الإئتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل II**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص 73.

1-3- تسيير المخاطر المصرفية:

نظرا لتعرض البنوك للعديد من المخاطر المصرفية التي تؤثر مباشرة على مردوديتها، فلابد من تسيير هذه المخاطر بعدة خطوات و هي:[1]

1- تحديد المخاطر:

لكي يتمكن البنكي من تسيير المخاطر لابد أولا أن يحددها فكل منتج أو خدمة يقدمها البنك تتضمن عدة مخاطر، فالتحديد الواضح للمخاطر هو الأساس لأي تسيير فعال للمخاطر و لذلك يتعين أن يولي البنك لمسألة تحديد المخاطر أولوية عالية و ذلك من خلال تحديد المخاطر الرئيسية التي تكتسي أنشطة البنك، و وضع الإجراءات المناسبة لها لتحديد المخاطر الناجمة عن الأنشطة القائمة و الجديدة على حد سواء.

2- قياس المخاطر:

إن العملية الثانية بعد تحديد المخاطر هي قياسها، حيث يجب أن ينظر لكل نوع من المخاطر بأبعاده الثلاثة: حجمه، مدته، و إحتمالية الحدوث لهذه المخاطر. و يعتبر الوقت المناسب الذي يتم فيه القياس ذا أهمية بالنسبة لتسيير المخاطر و الهدف من قياس المخاطر هو التحديد الرقمي للخسائر المتوقعة من كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك، و عندما يعتمد البنك طريقة تحديد المخاطر رقميا إنها تكون مبنية على طرق و نماذج معروفة و مناسبة و تمت الموافقة عليها من قبل الإدارة العامة للبنك.

3- ضبط المخاطر:

من أجل ضبط المخاطر فإن البنك يعتمد على ثلاث أساليب أساسية تتمثل في تجنب بعض النشاطات والتي ترى إدارة البنك أنها محفوفة بمخاطر كثيرة، تقليل المخاطر أو إلغاء أثرها.

4- مراقبة المخاطر:

إن وضع أنظمة مراقبة تحكم في مخاطر القروض و في معدلات الفائدة و معدلات الصرف و السيولة و التسوية التي تبين الحدود كما يجب أن تخصص لنفسها وسائل متوافقة مع التحكم في المخاطر العملياتية و المخاطر القانونية.

---

[1] زبير عياش، **تأثير تطبيق إتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية أم البواقي**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2012/2011، ص 92-94.

1-4- تقييم المخاطر المصرفية:

يظهر التقييم مواطن القوة والضعف لدى البنك، وعندما تواجه أي مؤسسة مخاطر فإن لديها عدة خيارات للتعامل مع هذه المخاطر وفيما يلي شرح موجز عن هذه الخيارات [1]:

1- تجنب المخاطر:

في هذه الحالة يمكن للبنك أن يتجنب القيام بنشاط أو عملية معينة إذا ارتأى أن الفائدة الموجودة من القيام بها تقل عن المخاطر لهذا النشاط.

2- تحويل المخاطر:

ويمكن تحويل الخاطر إلى طرف آخر ولكن بثمن، مثل شراء بوليصة تأمين للحصول على ضمانات، التحوط، والكفالات الحكومية.

3- قبول المخاطر:

يمكن لإدارة البنك أن تقبل المخاطر على إعتبار أن هناك إدارة جيدة لإدارة المخاطر في البنك هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الفائدة المرجوة من هذه النشاطات تفوق التكلفة الناجمة عن القيام بها، ولكن بغض النظر عن الخيار الذي تم إتخاده، فإن المؤسسات المالية يجب أن تكون لديها أنظمة رقابة كافية، رقابة مجلس الإدارة، وجود سياسات وتقارير وإجراءات تقلل من أثر الخسائر على البنك. في حال قبول إدارة البنك لإتخاذ المخاطر على البنك أن يقوم بتقييم هذه المخاطر وذلك من خلال:

- مراجعة نوع ودرجة المنافسة التي يتعرض لها البنك، موقع ونوعية المنتجات و الخدمات التي يقدمها البنك، وقاعدة المودعين والمقترضين والظروف الإقتصادية المحلية.
- دراسة السياسات والإجراءات والمهارات الإدارية للتأكد من إدارة المخاطر، أي التأكد من أن لدى البنك الأشخاص المؤهلين، أنظمة ضبط قوية، مجلس إدارة مستقل، وأنظمة معلومات مرضية وقوية.
- مقارنة المخاطر لدى البنك مع الضمانات الموجودة في أجل تحديد صافي المخاطر التي يتعرض لها البنك وكذلك التأكد من أن مستوى المخاطر مقبول بالنسبة إلى وضع البنك.
- التأكد من أن إدارة البنك تلتزم بالمعايير الأساسية لإدارة كل نوع من أنواع المخاطر مع الأخذ بالإعتبار حجم ودرجة تعقيدات نشاطات البنك.
-

[1] شقيري نوري موسى، واخرون، **إدارة المخاطر**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012، ص 308-309.

الفرع الثاني: تعريف إدارة المخاطر المصرفية.

تعددت التعاريف حول إدارة المخاطر، وفيما يلي أهم التعاريف التي تناولت إدارة المخاطر:

التعريف الأول: إدارة المخاطرهي: نظام متكامل و شامل لتهيئة البيئة المناسبة، والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديدها وقياسها وتحديد مقدار آثارها المحتملة على أعمال البنك وإيراداته ووضع الخطط المناسبة لما يلزم وما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها السلبية وقبول بعض أو كل تبعاتها.[1]

التعريف الثاني: هي كافة الإجراءات التي تقوم بها إدارات المصارف من أجل وضع حد للآثار السلبية الناجمة عن تلك المخاطر والمحافظة عليها في أدنى حد ممكن.[2]

التعريف الثالث: إدارة المخاطر البنكية هي: العمل على تحقيق العائد الأمثل من خلال عائد المخاطر وتكلفتها، ومن ثم فإن إدارة المخاطر هي العمل على تقليل أو تدنية المستوى المطلق للمخاطر، وبالتالي مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمليات البنكية ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر.[3]

التعريف الرابع: إدارة المخاطر هي عبارة عن إعداد الدراسات قبل وقع الخسائر أو بعد حدوثها وذلك بغرض منع أو تقليل الخسائر المحتملة مع محاولة تحديد أية مخاطر يتعين السيطرة عليها أو إستخدام الأدوات التي تؤدي إلى دفع حدوثها أو عدم تكرار مثل هذه المخاطر، أي حماية صورية للمنشأة بتوفير الثقة لدى المودعين أو الدائنين أو المستثمرين، وحماية قدرتها الدائمة على توليد الأرباح.[4]

- من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج تعريفا شاملا لإدارة المخاطر والمتمثل في: أن إدارة المخاطر هي تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق إكتشاف الخطر وتحليله، وقياس وتحديد وسائل مجابهته مع إختيار أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب.

---

[1] محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، دار الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2020، ص 7.

[2] صادق راشد الشمري، **إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الآداء المالي للمصارف التجارية**، دار اليزوري العلمية، 2012، ص 44.

[3] زبير عياش، مرجع سبق ذكره، ص 91.

[4] حياة نجار، مرجع سبق ذكره، ص 64.

الفرع الثالث: أهمية إدارة المخاطر المصرفية.

إن أهمية المخاطر ليست ظاهرة جديدة لكن أهميتها قد تنامت بشكل واسع في الوقت الحاضر بعد الأزمات المالية العديدة التي حدثت، مما دفع بالسلطات الرقابية والجهات الإشرافية الدولية وبنك التسويات الدولي أن تعمل بجد للوصول إلى نظام إدارة المخاطر ذي هيكلية جيدة.

لذلك فإن أهمية إدارة المخاطر تبرز من خلال الآتي:[1]

1) أن المخاطر تزداد عبر الزمن في الأعمال وخصوصا في البيئة المعولمة وفي الصناعة المالية والمصرفية.

2) تساعد في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة يتم في ضوئها تحديد خطة وسياسة العمل المصرفي.

3) الثروة التكنولوجية التي أدت إلى إيجاد مخاطر جديدة متعددة للمصرف نتيجة توجه العمل المصرفي إلكترونيا مما أدى إلى ظهور مخاطر إضافية مرتبطة بالصيرفة الإلكترونية.

4) الحاجة إلى تنمية وتطوير ميزة تنافسية للمصرف عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر في الربحية.

5) تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر في ربحية المصرف من خلال استخدام أدوات إدارة المخاطر.

6) المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير.

الفرع الرابع: إدارة المخاطر المصرفية وفقا للجنة بازل

احتل موضوع إدارة المخاطر المصرفية حيزا كبيرا من نشاط لجنة بازل منذ تأسيسها عام 1974، لاسيما بعد تفاقم أزمة الدين الخارجي للدول النامية وارتفاع حجم الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها المصارف العالمية وتعثر العديد من البنوك، ونعكس اهتمام اللجنة بموضوع المخاطر المصرفية بصدور اتفاقية بازل I، II، III، إذ اهتمت كل اتفاقية بجملة من القضايا فنلاحظ أن اتفاقية بازل I ركزت في تقريرها الصادر سنة 1988 على المخاطر الائتمانية وكيفية حساب الحدود الدنيا لرأس المال اللازم لتغطية هذا النوع من المخاطر فقط، وتم حساب معدل كفاية رأس المال وفقا لهذه الاتفاقية كما يلي[2]:

[1] صادق راشد الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 46-47.

[2] حلبوص وكاظم، **إدارة المخاطر المصرفية في إطار مقررات لجنة بازل I، II، III**، المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية، المجلد العاشر، العدد الأول، 2021، البحث الخامس، ص،ص 97.96.

معدل كفاية رأس المال = $\frac{\text{رأس المال(الشريحة الأولى+الشريحة الثانية)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر}}$ ≤8%

– وتتضمن الشريحة الأولى والتي تسمى رأس المال الأساسي Capital Core كرأس المال المدفوع + الاحتياطات + الأرباح غير الموزعة. أما الشريحة الثانية والتي تسمى رأس المال المساند Capital Supplementary فتتكون من:

الاحتياطات غير المعلنة واحتياطات إعادة التقييم للأصول + المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة. وفي عام 1955 أجري تعديل على اتفاقية بازل I وذلك لتغيير أسلوب حساب معيار كفاية رأس المال بهدف تغطية المخاطر السوقية (أسعار الفائدة، أسعار الصرف وأسعار الأسهم وأسعار السلع) من خلال إضافة شريحة ثالثة لرأس المال تمثلت في قروض مساندة لمدة سنتين وبذلك أصبح[1]:

معيار كفاية رأس المال = $\frac{\text{إجمالي رأس المال(الشريحة الأولى+ الثانية+الثالثة)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر +مقياس المخاطر السوقية×12,5}}$ ≤8%

ونظرا للتطورات والمستجدات في السوق المصرفية العالمية قامت لجنة بازل بإعادة النظر في اتفاقية 1988 حيث تضمنت إدخال تعديل آخر على أسلوب قياس مخاطر الائتمان واستحداث أسلوب جديد للتعامل مع مخاطر التشغيل التي تم إدخالها ضمن بازل II عام 2004 إلى جانب مخاطر السوق ومخاطر الائتمان كما تضمنت تقديم أسلوب لمعالجة عملية التوريق كأحد أساليب إدارة المخاطر، حيث تقع هذه التعديلات ضمن الدعامة الأولى للاتفاقية والخاصة بمتطلبات كفاية رأس المال، أما الدعامة الثانية التي تضمنتها الاتفاقية II فهي خاصة بالمراجعة الإشرافية والتي ركزت على ضرورة أن تقوم المصاريف بعملية تقييم شامل لمدى كفاية رأس المال بالنسبة لشكل مخاطرها واستراتيجية للمحافظة على مستويات رأس المال. أما الدعامة الثالثة التي تضمنتها اتفاقية بازل II فهي خاصة بانضباط السوق حيث هدفت هذه الدعامة إلى توفير متطلبات الإفصاح بالشكل الذي يسمح للمتعاملين في السوق بتقييم المعلومات الخاصة بالمخاطر الائتمانية وحجم رؤوس أموال المصارف الأمر الذي يمكن المصارف والمراقبين على إدارة المخاطر ودعم الاستقرار فضلا عن تجنب انحراف السوق بالمعلومات التي يصعب تحليلها أو استخدامها للتعرف على الحجم الفعلي للمخاطر التي تواجه المصارف، وبهذا فقد أصبحت معادلة حساب رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر الثلاثة (الائتمان، السوق، التشغيل) كما يلي[2]:

معدل كفاية رأس المال = $\frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{(مخاطر الائتمان+مخاطر السوق+مخاطر التشغيل)}}$ ≤8%

لقد كشفت الأزمة المالية عام 2008 عن تعاملات غير آمنة للمصارف مما دفع لجنة بازل عام 2010 لوضع لوائح أكثر صرامة بخصوص رؤوس الأموال المصرفية تمخضت في اتفاقية بازل III وذلك

[1] يوسف بوعيشاوي، فطيمة عليش، إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمتطلبات لجنة بازل 1، 2، 3، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 20، العدد الأول، 2019، ص: 81.

[2] حلبوص وكاظم، مرجع سبق ذكره، ص 97.

لجعل المصارف قادرة بشكل أفضل على مواجهة الأزمات وتعزيز الرقابة وإدارة المخاطر والحوكمة والشفافية في القطاع المصرفي.

ألزمت اتفاقية بازل III المصارف بالاحتفاظ بما يعادل (4.5%) من الموجودات ذات المخاطر كرأس المال الممتاز، كذلك تكوين احتياطي جديد من الأسهم العادية يعادل (2.5%) من الموجودات، كما ألزمت اللجنة احتفاظ المصارف باحتياطي يتراوح بين (الصفر- 2.5%) من حقوق المساهمين لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية وتوفير حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لضمان عدم تأثر دورة المصرف في منح الائتمان والاستثمار مع ضمان نسب محددة من السيولة لتلبية التزاماته اتجاه العملاء، ولعل من أكثر الأمور أهمية في الاتفاقية III هو رفع متطلبات كفاية رأس المال من (8%) إلى (10.5%) مع التركيز على جودة رأس المال، كما ألغت الاتفاقية الشريحة الثالثة (القروض المساندة لمدة سنتين) في معدل كفاية رأس المال، وبهذا أصبح معدل كفاية رأس المال حسب بازل III كما يلي:[1]

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{الشريحة الأولى+الشريحة الثانية}}{\text{(مخاطر الائتمان+مخاطر السوق+مخاطر التشغيل)}} \geq 10{,}5\%$$

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول إدارة مخاطر السيولة المصرفية

تعد مخاطر السيولة من أهم وأصعب المخاطر التي تتعرض لها البنوك، باعتبار أن تعظيم الربح وتعظيم السيولة أمر صعب، فالسيولة المرتفعة تعني التضحية بالعائد في حين السيولة المنخفضة تجبر المصرف على الاقتراض.

الفرع الأول: تعريف مخاطر السيولة

- يرى الاقتصاديون أنه بمجرد عدم وجود توافق زمني بين الأصول والخصوم المصرفية، فإن البنوك تعرض نفسها لخطر السيولة، وعليه يمكن تعريف خطر السيولة كما يلي:

▪ **التعريف الأول:** يقصد بمخاطر السيولة "هي المخاطر التي تواجه المصارف عندما لا تتوافر لديها الأموال الكافية لمقابلة الالتزامات المالية في الأوقات المحددة لها"[2].

▪ **التعريف الثاني:** "هي العجز المحتمل للبنك لرفع ما يكفي من النقود في الوقت المناسب من أجل تلبية التزامات الدفع، ويتعاظم خطر السيولة حينما لا يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض أو السحب من الودائع ولا يستطيع التوصل إلى مصادر نقدية جديدة"[3].

---

[1] حلبوص وكاضم، مرجع سبق ذكره، ص 98.

[2] خلق محمد حمد وأحمد فريد تاجي، مرجع سبق ذكره، ص 407.

[3] فاروق فخاري، نورة زبيري، **الإدارة السليمة لمخاطر السيولة البنكية بالإشارة لحالة النظام البنكي الجزائري**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد2، العدد2، ديسمبر 2018، ص 178.

▪ **التعريف الثالث:** مخاطر السيولة هي "عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المستحقة بسبب نقص في الموارد المالية التي تنتج غن إتباعه لسياسة ائتمانية غير عقلانية أو سوء تسيير الموارد المتوفرة لديه يؤدي إلى عدم توافق زمني بين آجال الاستحقاق للقروض الممنوحة وآجال استحقاق الودائع لدى البنك"[1]

. ▪ **التعريف الرابع:** "هي نوع من المخاطر المالية التي تظهر عندما تكون هناك رغبة عامة ومشتركة لمعظم المودعين لسحب ودائعهم من البنك التجاري وبشكل مفاجئ، مما تضطر غدارة البنك إلى بيع بعض الأصول خلال فترة قصيرة وبمعدلات منخفضة"[2].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج التعريف الآتي:" مخاطر السيولة هي نوع من أنواع المخاطر المالية التي تتعرض لها البنوك التجارية، والناشئة من عدم توفر النقد الكافي في البنك لمواجهة التزاماته أو عدم قدرته على تسييل أصوله بسهولة وبدون تكلفة معقولة".

الفرع الثاني: أسباب مخاطر السيولة المصرفية

تنجم مشاكل السيولة في المؤسسات المالية نتيجة لخطأ في إدارة الموارد المتداولة بشكل رئيسي أو نتيجة لخطأ في تركيبة الجانب الأيسر للميزانية العمومية مما يؤدي إلى عدم توازن طبيعة المصادر والاستخدامات، وهناك عدة أسباب تؤدي إلى حدوث مخاطر السيولة، ويمكن تقسيمها لصنفين هما أسباب داخلية وأخرى خارجية يمكن إيجازها فيما يلي:[3]

أ- الأسباب الداخلية:

- ضعف تخطيط السيولة من حيث عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.
- سوء توزيع الأصول على استخدامات ذات درجات متفاوتة من امكانية التحول لأرصدة سائلة.
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى الزامات حقيقية يجب الوفاء بقيمتها دون وجود موارد سائلة كافية لعدم التحوط المناسب لها.

ب- الأسباب الخارجية:

- حالة الركود الاقتصادي أو الكساد الذي يطرأ على الاقتصاد القومي وما يتتبعه من تأثر بعض المشروعات وعدم قدرتها على سداد التزاماتها للبنوك الدائنة في مواعيد استحقاقاتها.
- الأزمات الحادة التي تنتاب الأسواق المالية.

---

[1] شهبوب لامية، مرجع سبق ذكره، ص 49

[2] رميسة كلاش، إلهام نايلي، **مخاطر السيولة وأثرها على ربحية البنوك التجارية الجزائرية (دراسة تطبيقية خلال الفترة 2006-2018)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 08، العدد 03، ديسمبر 2021، ص 617.

[3] فاروق فخاري، نورة زبيري، مرجع سبق ذكره، ص 179

الفرع الثالث: ادارة مخاطر السيولة المصرفية وفقاً للجنة بازل

أصدرت لجنة بازل في أيلول 2008 نشرة بعنوان "عوامل إدارة مخاطر السيولة الفعالة والإشراف عليها"، تضمنت هذه النشرة عدة فقرات تمثل أساسا لإدارة مخاطر السيولة والتي تلزم المصارف بالاسترشاد بهذه الفقرات في إدارة مخاطر السيولة وهي:[1]

1- على إدارة المصرف أن يوفر تدابير رصينة لتحديد وقياس ومتابعة ومراقبة مخاطر السيولة، ويجب أن تتضمن هذه الاجراءات إطار عمل شامل للتنبؤ بالتدفقات النقدية التي تتولد من موجودات ومطلوبات المصرف ومن البنود خارج الميزانية خلال فترات زمنية مستقبلية محددة.

2- على المصرف متابعة ومراقبة تعرضه لمخاطر السيولة والاحتياجات التمويلية بين المؤسسات أو بعين الاعتبار قيود الوحدات القانونية التابعة له أو نشاطاته المختلفة.

3- على المصرف أن يدير بفعالية وضع السيولة ومخاطرها لديه خلال نفس اليوم لمواجهة الدفعات والتسويات النقدية سواء خلال الفترات الطبيعية أو فترات الأزمات.

4- على المصرف إدارة أوضاع المصروفات بفعالية وعليه أن يميز بين الموجودات المقيدة والموجودات غير المقيدة، وعليه مراقبة ظروف وقانونية الضمانات وإمكانية التنفيذ عليه.

5- على المصرف تنفيذ اختبارات الظروف الضاغطة بشكل دوري على مختلف مصادر التمويل قصيرة الأجل والموارد المولدة للسيولة ولضمان بقاء الانكشافات الحالية ضمن مستوى المخاطر المرغوب به.

6- على المصرف اعتماد خطة طوارئ رمسة للتمويل وإدارة السيولة تحدد بوضوح استراتيجيات توفير لسيولة في ظل ظروف الأزمات.

7- على المصرف أن يحتفظ بهامش أمان يتكون من موجودات عالية السيولة وغير مقيدة تمثل هامش أمان ضد مخاطر السيولة في حالة سيناريوهات الظروف الضاغطة التي تشمل فقدان المصادر غير المضمونة للسيولة.

- كما ركز التعديل الجديد لمقررات بازل (بازل 3) على دعم السيولة من خلال معيارين هما[2]:

1- معيار تغطية السيولة:

ينص هذا المعيار على أن يحتفظ البنك بالسيولة بما يعادل أو يزيد عن نسبة السيولة الصادرة خلال 30 يوما، وسوف يطبق هذا المعيار إعتبارا من 2015/01/01.

[1] خلق محمد حمد، أحمد فريد تاجي، مرجع سبق ذكره، ص 408

[2] مرسلي نزيهة، بوعبدلي أحلام، **إدارة مخاطر السيولة ودورها في تحسين ربحية البنوك التجارية العمومية الجزائرية للفترة 2006-2015**، مجلة معارف، المجلد 14، العدد 1، جوان 2019، ص 347.

2- معيار نسبة التمويل المستمر:

يهدف هذا المعيار لتحقيق سيولة مستقرة لفترة أطول من المعيار الأول وهي سنة، وذلك من خلال منح حوافز للبنك لتمويل نشاطاته من خلال معيار أموال مستقرة وتماثل هيكلية الموجودات والمطلوبات، وسوف يطبق هذا المعيار اعتبارا من 2018/01/01.

* ولكن إدارة مخاطر السيولة تعتبر من المهام الصعبة التي تواجه إدارات البنوك لأسباب متعددة منها[1]:

- عدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية للخارج لتغطية الالتزامات التي قد تعتمد على أحداث خارجية ليس للبنك سيطرة عليها.
- الصعوبة في التنبؤ بالمستقبل خاصة في ظروف الأزمات الاقتصادية.
- سرعة تفاقم مشاكل السيولة عند بدء حدث معين في البنك يستدل منه بوجود مشكلة سيولة في البنك كما أن هناك نقطة زمنية عادة ما يكون معالجة وضع السيولة بعد هذه النقطة مستحيلا الأمر الذي يؤدي إلى إفلاس البنك.
- عدم اعتماد مخاطر السيولة على كفاية رأس المال.

الفرع الرابع: العلاقة بين السيولة والربحية وكيفية الموازنة بينهما

إن المصارف لا تستطيع تعظيم عوائدها أو تعظيم سيولتها، فالسيولة المرتفعة تعني التضحية بالعائد في حين السيولة المنخفضة تجبره على الاقتراض، أي كلما ارتفعت السيولة لدى المصرف ارتفعت أيضا المخاطرة ويقابلها انخفاض في العائد (الربحية) لأن أغلب الأموال التي يتم تشغيلها واستثمارها بقيت لدى المصرف كأموال معطلة، وهذه بحد ذاتها مخاطرة على المصرف إذ أنه في هذه الحالة سيواجه مخاطر (التضخم، زيادة الوعاء الضريبي، تعرضها للسرقة) وكلما انخفضت السيولة لدى المصرف ارتفعت المخاطرة أيضا ويقابلها ارتفاع العائد في الغالب، لأن أغلب الأموال تم تشغيلها من قبل المصرف وبذلك سوف يواجه المصرف مخاطر الإفلاس وعدم قدرته على استغلال الفرص المتاحة في السوق، أي أن هناك علاقة عكسية بين السيولة والربحية للمصارف، فالسيولة ليست غاية بحد ذاتها، إذ أن هناك نقطة توازن بين مقدار السيولة لدى المصرف وبين ما يحاول المصرف الوصول إليه من عوائد لذلك يجب عدم الانحراف عنها بالزيادة أو النقصان[2].

يستطيع البنك الاحتفاظ بسيولة نقدية كبيرة تكفي لتغطية كافة احتياجاته، لكنه في القابل يخسر فرصة اكتساب أرباح لو قام بتوظيف هذه السيولة، ونفس الحال إن قام البنك باستثمار كافة أمواله فقد يحقق إما

---

[1] بركات سارة، **دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية دراسة حالة بنك سوسييتي جنرال**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود وبنوك، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص 97.

[2] خلق محمد حمد، أحمد فريد تاجي، مرجع سبق ذكره، ص 407.

أرباحا كبيرة، أو خسارة قد تؤدي بالبنك إلى الفشل والإفلاس، وهنا يأتي التعارض بين شرطي السيولة والربحية.

فالتوفيق المستمر بين السيولة والربحية من أبرز التحديات التي تواجه البنوك، وذلك لأن البنوك تعتمد على أموال المودعين لتحقيق الربحية من خلال استثمار أكبر قدر ممكن لتحقيق أفضل العوائد، وهذا في ذاته يناقض هدف السيولة.

ومن المشاكل التي تواجه البنك التجاري عند محاولة التوفيق بين اعتبارات السيولة والربحية[1] :

– مشاكل تتعلق بتقدير النقد اللازم الاحتفاظ به كاحتياطي إضافي لمقابلة التزامات البنك نحو عملائه.

– مشاكل تتعلق بمدى صحة تصنيف درجة السيولة للقروض التي منحها البنك وامكانية الاسترداد للقروض وقت حلول أجل السداد.

– مشاكل تحديد أفضل هيكل لتوزيع الأموال على الأنواع المختلفة للاستثمار.

ولذا لحل هذا التعارض يعمل البنك على إدارة أصوله وخصومه بشكل يحقق التوازن الأمثل بين السيولة والربحية، وذلك باستخدام عملية التخصيص (إدارة الموجودات)، ويتم بها توزيع الأموال المتاحة للبنك على بنود الاستخدامات المختلفة، وبطريقة تضمن تحقيق أعلى عائد ممكن ضمن مخاطر مقبولة والحفاظ على سيولة مناسبة، وهناك مداخل لعملية التخصيص لتحقيق التوازن بين السيولة والربحية أهمها:

أ– مدخل مجمع الأموال: وهو تجميع الأموال من مختلف المصادر (الودائع بأنواعها، حقوق الملكية) تم إعادة توزيعها على الاستخدامات على أساس سيولتها أولا ثم ربحيتها ثانيا.

ب– طريقة تخصيص الموارد: وهي توزيع الموارد المتاحة على الاستخدامات تبعا لاعتبارين هما: طبيعة المصدر والاستخدامات المناسبة له، وهذا المدخل يقلل الاستثمار في الموجودات السائلة ويزيد التوسع في منح القروض والاستثمارات المختلفة، وهو ما يزيد من ربحية البنك، فهذه الطريقة تقوم بتخصيص كل مصدر من الأموال إلى بند من بنود الاستخدام آخذين بعين الاعتبار الربط بين طبيعة المصدر واحتياجات السيولة والربحية والملاءمة بين تاريخ استحقاق الاستثمارات المصرفية ومصادر الأموال.

جـ– المدخل العلمي: وهو استخدام الطرق العلمية كبحوث العمليات وأسلوب البرمجة الخصية لتحقيق التوازن بين الربحية والسيولة وتعظيم العوائد تدنية التكاليف.

[1] أدبوب سارة، قصاب سعدية، **إشكالية التوفيق بين السيولة والربحية في إطار فائض السيولة في البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2001–2015– دراسة حالة**، لمجلد 16، العدد 23، ص 91، 92.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

سنتناول في هذا المبحث مطلبين رئيسيين حيث تطرقت في المطلب الأول إلى الدراسات العربية والدراسات الأجنبية السابقة، وفي المطلب الثاني القيمة المضافة.

المطلب الأول: الدراسات السابقة

الفرع الأول: الدراسات العربية السابقة

أ- عبدلي لطيفة (2011-2012) بعنوان دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية:

دراسة حالة الإسمنت ومشتقاته وهي عبارة عن مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان وقد هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهم التحديات والمعوقات التي توجهها المؤسسة الاقتصادية ومعرفة وفهم خطوات ووسائل إدارة المخاطر والأسس التي تقوم عليها وإبراز كيفية عمل المؤسسة الاقتصادية مع مختلف المخاطر التي تتعرض لها.

وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج في إدارة المخاطر هي عبارة عن منهج عملي للتعامل مع مختلف المخاطر من خلال القدرة على الكشف على مسبباته ومقدار شدتها ثم تحديد طبيعتها ونوعها وينتج الخطر أساسا من عدم التأكد والتي تجعل من متخذ القرار في حالة قلق وخوف تتبين في تلك القرارات.

ب- نجار حياة (2013-2014) بعنوان إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية:

عن أطروحة دكتوراه جامعة فرحات عباس سطيف 1 وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أنواع إدارة المخاطر المصرفية، وأهميتها والتركيز على أهمية معايير لجنة بازل، عرض مبادئ بازل 02 ومؤشرات وطرق قياس كل نوع من أنواع المخاطر المصرفية الرئيسية وتقييم الوضع الحالي، لإدارة المخاطر في البنوك.

وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: قواعد الحيطة والحذر المطبقة في الجزائر غير كافية لضبط نشاط البنوك، افتقار البنوك العمومية الجزائرية إلى نصوص تشريعية تحدد تقنيات تغطية وقياس مخاطر السوق، عدم فعالية الأنظمة الرقابية الداخلية في البنوك العمومية.

ج- أجلاس نصر رمضان (2013)، بعنوان دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخطر السيولة:

وهي عبارة عن مذكرة ماجستير كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة، وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تقوم به المعلومات المحاسبية في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية (قطاع غزة، بيان أهمية ودور الودائع في المصارف التجارية، التعرف على العلاقة بين السيولة والربحية، تحديد أساليب وأدوات القياس المحاسبية والمالية، بيان دور العينات الرقابية ومتابعة مخاطر السيولة).

وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: تستخدم البنوك المعلومات المحاسبية والمالية في التعرف على نسب السيولة، تساعد المعلومات المحاسبية والمالية المنثورة في تحقيق درجة عالية من الملاءة والنقد من قبل المستخدمين، تقوم البنوك بإعطاء مؤشرات نسب مالية تحليلية للتعرف على ربحيتها ومركزها المالي.

د- العريان سمية (2008-2009) بعنوان إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية وفقا لاتفاقية بازل 2:

وهي عبارة عن مذكرة ماجستير في علوم التسيير جامعة 20 أوت 1955، وقد هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن أهمية ما جاءت به اتفاقية بازل 2 فيما يتعلق بوضع معايير دولية موحدة تمكن من التحكم في آداء العمل المصرفي، وفي معالجة المشاكل المتعلقة بالمخاطر عن طريق تسليط الضوء على طبيعة المخاطر التي تتعرض لها البنوك في الوقت الحالي.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج: إمكانية تطبيق البنوك الجزائرية للطرق النمطية لسهولتها مقارنة بالمعارف الأخرى لكن بعد التماس الجزائر للتقييم من طرف الوكالات المعتمدة لدى لجنة بازل.

الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية السابقة

1- Davis (2003), Liquidity management in banking crises:

هدفت هذه الدراسة إلى إيضاح سبب تعثر البنوك بسبب نقص السيولة وعدم القدرة على تحقيق الأصول بالقيمة الكاملة، وأن البنوك قد تلجأ إلى الاقتراض المباشر من السوق المفتوحة مما يجلها في محنة، وفي هذه الحالة يتوجب عليها التصرف بسرعة من أجل توفير السيولة لتجنب خطر الإفلاس.

2- Gugliemo (2007), Managing liquidity risk:

بينت هذه الدراسة أهم التحديات التي تواجه إدارة مخاطر السيولة في البنوك، نتيجة تطور وتعقيد القوائم المالية للبنوك، وتوصل الباحث إلى اقتراح خطة لإدارة مخاطر السيولة، كما اقترح الباحث المهام التي على مدير إدارة مخاطر السيولة للقيام بها ليصبح مديرا ناجحا.

3- Eienne Bordeleau and Christopher Graham (2010), "Financial stability department of Canada" (the impact of liquidity on bank profitability):

تناولت الدراسة الأزمة المالية الأخيرة وما أكدته من أهمية لإدارة السيولة المصرفية، وما جاء من المنظمين والقائمين على إدارة النظام المصرفي كرد على الأزمة من ابتكار معايير جديدة لتقييم السيولة يكون الهدف منها جعل النظام المالي أكثر استقرار ومرونة.

4- Nattacha Volla et Muriel Tiesset (2008), la liquidité bancaire et stabilité financiere Banque de France :

هدفت الدراسة إلى تقديم مقاييس جديدة للسيولة المصرفية على أساس الأصول والتي تلتقط وتحدد توسعات السيولة داخل النظام المصرفي الفرنسي بين 1993 و2005، كما تسلط الضوء على أهميتها لتحليل الاستقرار المالي.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: إيجاد العديد من العناصر لدعم تزامن حركات التوسع والانكماش، التدفقات الموجبة والسالبة تسبق الدورة بنحو ربعين، ردود أفعال السيولة على الانتقادات من أسعار الأصول أو السياسة النقدية تدعم فكرة أن تدفقات السيولة مدفوعة إما بالنقود المالية أو بالبحث عن المكاسب في سياق المرجعية الدائمة بين العوائد المتوقعة ومخاطر أسعار الفائدة.

المطلب الثاني: القيمة المضافة

تعد الدراسة الحالية امتدادا للدراسات السابقة، وتتشابه الدراسة الحالية مع باقي الدراسات السابقة من حيث السعي لتقييم وتحليل نسب مخاطر السيولة في البنوك.

وقد تطرقت الدراسة الحالية إلى العلاقة بين السيولة والربحية وكيفية تحكم البنك في إدارة مخاطر السيولة من خلال دراسة أهم مؤشراتها وفي الجانب التطبيقي تم دراسة مؤشر ربحية البنوك مع مؤشرات السيولة على عكس الدراسات السابقة التي درست مؤشرات وعوائد ربحية البنوك فقط.

كما أن دراستنا التطبيقية قمنا فيها بدراسة مؤسسة عامة و مؤسسة خاصة معا بهدف المقارنة بين المؤسسات محل الدراسة على أساس نتائج نسب السيولة ونسب مخاطر السيولة على عكس الدراسات السابقة أغلبها تناولت مؤسسة واحدة فقط والبعض الآخر قام بدراسة حالة مؤسستين معا لقطاع واحد وهو القطاع المصرفي.

الدراسة الحالية توصلت إلى أن نسب مخاطر السيولة تساهم إلى حد بعيد في تنبيه البنك من وجود خلل في نظامها، إلا أنه لابد من دمج كل من نسب السيولة ونسبة الربحية في موضوع واحد حتى يكون البحث متكامل من كل الجوانب.

خلاصة الفصل

نستخلص من دراستنا لهذا الفصل أنه يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بنقدية في الخزينة لمقابلة التدفقات النقدية الخارجية حتى وإن لم تكن هناك متطلبات قانونية للسيولة لتفادي الوقوع في المخاطر فقد أصبح من الضروري مراقبة مستوى مخاطر السيولة التي تحيط بالبنك، ووضع الاجراءات الرقابية للسيطرة على الآثار السلبية لها وإدارتها بطريقة سليمة بما يخدم أهداف البنك، لذا فإنه يمكن القول بأن معرفة مخاطر السيولة وتقويمها وإدارتها من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك.

الفصل الثاني:

دراسة تطبيقية لإدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2010-2020

تمهيد:

أضحى العمل التطبيقي أمرا ضروريا للاتصال المباشر بالعمل الميداني والواقعي الملموس، بهدف التمكن من تدعيم المعلومات النظرية التي تخص موضوع الدراسة، ولأجل بلوغ هذا الهدف ولتوضيح وإظهار المعلومات أكثر قمنا بإجراء دراسة تطبيقية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية بهدف مقارنتها مع الجانب النظري وكذا إعطاء الصفة العلمية للدراسة، أي أن من خلال هذا الفصل سنحاول إسقاط أهم النقاط التي تعرضنا لها في الجانب النظري على الجانب التطبيقي، لهذا وقع اختيارنا على بنكين وهما: البنك الخارجي (BEA) وبنك الخليج الجزائري (AGB).

وللإلمام بموضوع هذا الفصل سيقسم إلى مبحثين وهما:

- المبحث الأول: عرض عام لكل من عينة الدراسة وعناصرها

- المبحث الثاني: تقييم ومناقشة النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة في الفترة 2010-2020

المبحث الأول: عرض عام لكل من عينة الدراسة وعناصرها

بغية الوصول إلى أهداف الدراسة المرادة، وجب علينا الإلمام بطبيعة مجتمع وعينة الدراسة، بالإضافة إلى متغيرات وبيانات هذه الدراسة.

المطلب الأول: تقديم عام لكل من بنك BEA و AGB

يعتبر مجتمع الدراسة الركيزة الأساسية لإجراء الدراسة الميدانية، وكما رأينا فإن هذا البحث يناقش كيفية إدارة السيولة ومخاطرها والربحية (العائد)، إذ أن مجتمع الدراسة الميدانية يتمثل في البنوك النشطة في الجزائر، وقد تم اختيار بنكين وهما: بنك عام BEA والآخر بنك خاص AGB.

الفرع الأول: تقديم بنك BEA

أولا: تعريف البنك الخارجي الجزائري BEA[1]:

يعد BEA من أهم المؤسسات التي تقوم بالتنامي مع الاقتصاد والمشاريع، تأسس في 01 أكتوبر 1967، وذلك طبقا للمرسوم رقم 67-201 برأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري مقره الجزائر العاصمة، بإمكانه إقامة وكالات وفروع بموافقة وزير المالية، كما يمكنه إقامة وكالات خارج الوطن وتصنيفها لا يكون إلا بموجب نص تشريعي، يتمثل دوره الأساسي في القيام بكل العمليات البنكية بين المؤسسات الصناعية الكبرى والمؤسسات الأجنبية.

وخلال الثمانينات بفضل تطبيق القانون 88-02المؤرخ في 12 جانفي 1988، والذي يتعلق بإستقلالية المؤسسة، عرف البنك الخارجي الجزائر ي تغيرات جديدة، وهو يعتبر من البنوك الأولى التي تحولت إلى مؤسسات مستقلة ضمن مرسوم 88-61 في 16 جانفي 1988.

[1] http://www.ourgla30.com/t14877-topic

ثانيا: الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري BEA

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري سنة 2019

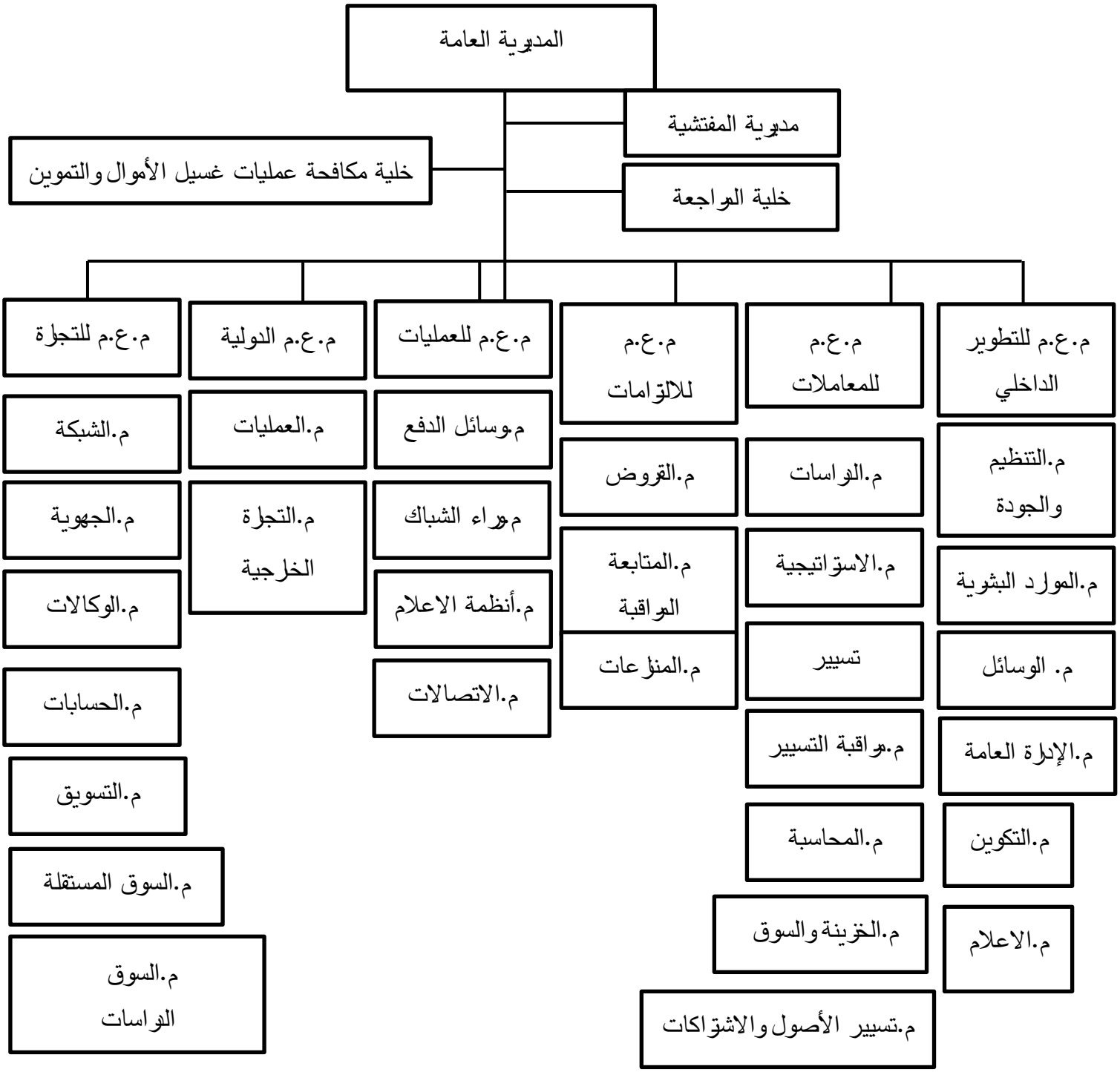

Source : Rapport 2019,Www.Bea.Dz

الفرع الثاني: تقديم بنك AGB

يتم ذلك من خلال:

أولا: تعريف بنك الخليج الجزائري AGB[1]:

تأسس بنك الخليج الجزائري AGB في 2003/12/15 بموجب القانون الجزائري، برأس مال قدره 10 مليار دينار جزائري، مقره الرئيسي الجزائر العاصمة، ويعد أحد أكبر 03 بنوك خاصة في الجزائر، يقدم خدمات مصرفية ومالية متنوعة تلبي احتياجات العملاء من الشركات والأفراد وبما يتوافق مع قوانين البنك المركزي الجزائري.

ثانيا: المساهمون في بنك الخليج الجزائري

الشكل رقم (04): دائرة نسبية للمساهمين في بنك الخليج الجزائري

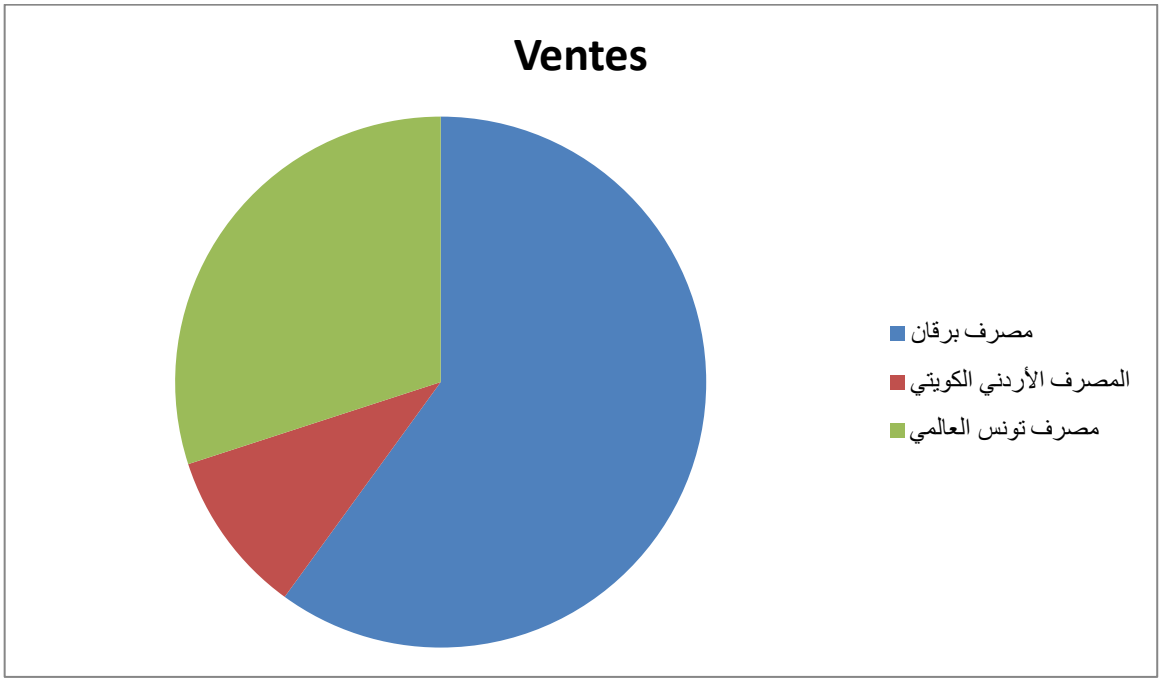

Source : Rapport annuel 2010, www.agb.dz

[1] http://www.agb.dz/article.view-170-111111-155-1437.html

المطلب الثاني: عرض متغيرات الدراسة

تنقسم متغيرات الدراسة إلى نوعين هما: متغيرات مستقلة وأخرى تابعة، تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: المتغيرات المستقلة

على ضوء تحليل الدراسة وهدفها تم الاعتماد على هذه المتغيرات المستقلة التالية:

- **نسبة السيولة.**
- **نسبة التوظيف.**
- **نسبة المديونية.**
- **نسبة التغطية النقدية.**
- **نسبة السيولة العامة.**

ومنه يمكن جمع هذه المتغيرات في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): المتغيرات المستقلة

الرمز	الاسم	النسبة
L R	نسبة السيولة	الأصول النقدية/ إجمالي الودائع
E R	نسبة التوظيف	إجمالي القروض/ إجمالي الودائع
D R	نسبة المديونية	إجمالي القروض/ إجمالي الأصول
C C R	نسبة التغطية النقدية	الأصول النقدية شديدة السيولة/ إجمالي الأصول
G L R	نسبة السيولة العامة	الرصيد النقدي + الأصول شبه سائلة / الاحتياطي القانوني + الالتزامات

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات السابقة.

الفرع الثاني: المتغيرات التابعة

تتمثل في ربحية البنوك وقد تم التعبير عنه في هذه الدراسة ب:

- **العائد على حقوق الملكية.**
- **العائد على الأصول.**
- **العائد على الودائع.**

ومنه يمكن جمع هذه المتغيرات في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): المتغيرات التابعة

الرمز	الاسم	النسبة
R O E	**العائد على حقوق الملكية**	النتيجة الصافية/ حقوق الملكية
R O A	**العائد على الأصول**	النتيجة الصافية / إجمالي الأصول
R O D	**العائد على الودائع**	النتيجة الصافية/ إجمالي الودائع

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على المعلومات السابقة.

المبحث الثاني: تقييم ومناقشة النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة في الفترة 2010-2020

سنتناول في هذا المبحث تحليل وتقييم للنتائج المقدمة لكل من بنك BEA و AGB وأيضا مقارنة فرضيات الدراسة التحليلية بالنتائج.

المطلب الأول: تحليل وتقييم النتائج لبنك BEA و AGB

سنحاول من خلال هذا المطلب عرض جدول النتائج لكلا البنكين ثم تقديم تحليل لها:

الفرع الأول: عرض جدول النتائج الخاصة بكل من بنك BEA و AGB خلال الفترة 2010-2020

أولا: نقوم في الجدول الموالي بعرض نسب العوائد المستخدمة في دراستنا والتي قمنا بحسابها بناءا على المعطيات الموجودة في القوائم المالية.

بناءا على الملاحق سنقوم بحساب نسب العوائد المصرفية لكل من بنك BEA و AGB خلال الفترة 2010-2020:

جدول رقم (03): حساب نسب العوائد لبنك BEA و AGB

البنوك	الرمز	السنوات	العمليات	النتيجة
بنك BEA	ROE	2010	118702107/19168656	16.14
		2011	134270763/30260306	22.53
		2012	153031069/35557303	23.23
		2013	168588371/20931943	12.41
		2014	174520314/29807653	17.07
		2015	189327967/33418665	17.65
		2016	206529422/34572413	16.73
		2017	232653407/57365644	24.65
		2018	174253076/76775609	44.05
		2019	309988427/62548353	20.17
		2020	346579446/68620094	19.79
	ROA	2010	2367626126/19168656	0.8
		2011	2636705516/30260306	1.14
		2012	2307759548/35557303	1.54
		2013	2111443454/20931943	0.99
		2014	2581393191/29807653	1.15
		2015	2602811618/33418665	1.28
		2016	5233824929/34572413	0.66
		2017	4379997585/57365644	1.30
		2018	3688660903/76775609	2.08

		2019	3957770720/62548353	1.58
		2020	3808120926/68620094	1.80
	ROD	2010	2059089715/19168656	0.93
		2011	2236823721/30260306	1.35
		2012	1902350158/35557303	1.86
		2013	1722450240/20931943	1.21
		2014	2139440342/29807653	1.39
		2015	2119364866/33418665	1.57
		2016	7869172188/34572413	0.43
		2017	8327951935/57365644	0.68
		2018	14531476879/76775609	0.52
		2019	7609992236/62548353	0.82
		2020	7605913417/68620094	0.9
بنك AGB	ROE	2010	10166795/2031054	19.97
		2011	10268348/2591296	25.23
		2012	10397913/3999080	38.46
		2013	10597867/503572	47.51
		2014	10849620/4010423	36.96
		2015	10849620/3628435	33.44
		2016	11000000/2631793	23.92
		2017	11000000/3637975	33.07
		2018	11000000/4737168	43.06
		2019	21622810/6018180	27.83
		2020	27314927/4624416	16.92
	ROA	2010	57308763/2031054	3.54
		2011	75211482/2591296	3.44
		2012	105239265/3999080	3.79
		2013	138962534/503572	3.62

		2014	176819451/4010423	2.26
		2015	177377511/3628435	2.04
		2016	170898275/2631793	1.53
		2017	235124395/3637975	1.54
		2018	235033322/4737168	2.01
		2019	220380161/6018180	2.73
		2020	230362562/4624416	2.00
	ROD	2010	38521015/2031054	5.27
		2011	50225293/2591296	5.15
		2012	75899968/3999080	5.26
		2013	104470879/503572	4.81
		2014	135822020/4010423	2.95
		2015	137286466/3628435	2.64
		2016	147830356/2631793	1.78
		2017	210496167/3637975	1.72
		2018	209439719/4737168	2.26
		2019	198523036/6018180	3.03
		2020	217140806/4624416	2.12

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك AGB و BEA.

حيث:

ROE: العائد على حقوق الملكية.

ROA: العائد على الأصول.

ROD: العائد على الودائع.

ثانيا: حساب نسب مخاطر السيولة المستخدمة في الدراسة بناءًا على الملاحق لكل من بنك BEA و AGB خلال الفترة 2010-2020.

جدول رقم (04): نسب المخاطر المصرفية لبنك BEA و AGB

البنوك	الرمز	السنوات	العمليات	النتيجة
بنك BEA	CCR	2010	2367626126/96114488	4.05
		2011	2636705516/118398990	4.49
		2012	2307759548/216259372	9.37
		2013	211443454/390351461	18.48
		2014	2581393191/517009936	20.02
		2015	2602811618/365814996	14.05
		2016	5233824929/458780715	8.76
		2017	4379997585/749185575	17.10
		2018	3688660903/512760477	13.90
		2019	3957770720/411980469	10.40
		2020	3808120926/382545276	10.04
	LR	2010	2059089715/96114488	4.66
		2011	2236823721/118398990	5.29
		2012	1902350158/216259372	11.36
		2013	1722450240/390351461	22.66
		2014	2139440324/517009936	24.16
		2015	2119364866/365814996	17.26
		2016	7869172188/458780715	5.83
		2017	8327951935/749185575	8.99
		2018	14531476879/512760477	3.52
		2019	7609992236/411980469	5.41
		2020	760591317/382545276	5.02
		2010	2059089715/1916570657	93.07

		2011	2236823721/2069932835	92.53
		2012	1902350158/1720640118	90.44
	ER	2013	1722450240/1394534330	80.96
		2014	2139440324/1631441286	76.25
		2015	2119364866/1753745395	82.74
		2016	786917218/106475428	135.30
		2017	832795193/316248939	37.97
		2018	1453147687/494659523	34.04
		2019	760999228/462443536	60.76
		2020	7605913417/476167167	62.60
		2010	2367626126/1916570657	80.94
		2011	2636705516/2069932835	78.5
		2012	2307759548/1720640118	74.55
	DR	2013	2111443454/1394534330	66.04
		2014	2581393191/1631441286	63.2
		2015	2602811618/1753745395	67.37
		2016	5233524929/1064754287	20.34
		2017	437999758/316248939	72.20
		2018	3688660903/494659523	13.41
		2019	3957770720/462443536	11.68
		2020	3808120926/476167167	12.50
	GLR	2010	96114488/118702107	123.5
		2011	118398990 /134270763	113.4
		2012	216259372/153031069	70.76
		2013	390351461/168588371	43.18
		2014	517009936/174520314	33.75
		2015	365814996/189327967	51.75
		2016	458780715/206529422	45.01

		2017	749185575/232653407	31.05
		2018	512760477/174253076	33.98
		2019	411980469/309988427	75.24
		2020	382545276/346579446	90.59
بنك AGB	CCR	2010	57308763/25806751	45.03
		2011	75211482/21013680	27.94
		2012	105239265/31721782	30.14
		2013	138962534/46775312	33.66
		2014	176819451/60230137	34.06
		2015	177377511/49344833	27.81
		2016	170898275/29544542	17.28
		2017	235124395/61446277	26.13
		2018	235033322/33235445	14.14
		2019	220380161/38803618	17.60
		2020	230362562/24904907	15.15
	LR	2010	38521015/25806751	66.99
		2011	50225293/21013680	41.84
		2012	75899968/31721782	41.79
		2013	104470879/46775312	44.77
		2014	135822020/60230137	44.34
		2015	137286466/49344833	35.94
		2016	147830356/29544542	19.98
		2017	210496167/61446277	29.19
		2018	209439719/33235115	15.86
		2019	198523036/38803618	19.54
		2020	217140806/24904907	16.07
		2010	38521015/26515037	68.83
		2011	50225293/44643575	88.88

		2012	75899968/64967743	85.59
		2013	104470879/81265308	77.78
	ER	2014	135822020/10245976	75.43
		2015	137286466/114024939	83.05
		2016	147830356/136222226	92.14
		2017	210496167/168546611	80.07
		2018	209439719/201797877	96.35
		2019	198523036/181576543	91.46
		2020	217140806/195457655	90.01
	DR	2010	57308763/26515037	46.26
		2011	75211482/44643575	59.35
		2012	105239265/64967743	61.73
		2013	138962534/81265308	58.48
		2014	176819451/10245976	57.25
		2015	177377511/114024939	64.28
		2016	170898275/136222226	79.70
		2017	235124395/168546611	71.68
		2018	235033322/201797877	85.85
		2019	220380161/181576543	82.39
		2020	230362562/195457655	84.84
	GLR	2010	25806751/10166795	39.39
		2011	21013680/10268348	48.86
		2012	31721782/10397913	32.77
		2013	46775312/10597867	22.65
		2014	60230137/10849620	18.01
		2015	49344833/10849620	21.99
		2016	29544542/11000000	37.23
		2017	61446277/11000000	179.01

		2018	33235445/11000000	33.09
		2019	38803618/21622810	55.72
		2020	24904907/27314927	109.67

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك AGB و BEA.

حيث:

CCR: نسبة التغطية النقدية.

LR: نسبة السيولة.

ER: نسبة التوظيف.

DR: نسبة المديونية.

GLR: نسبة السيولة العامة.

الفرع الثاني: تحليل وتقييم النتائج

يتم ذلك من خلال تحليل نسب العوائد ونسب المخاطر المصرفية وتقييمها:

أولا: تحليل نسب العوائد والتعليق عليها

أ- العائد على حقوق الملكية ROE: يقيس مدى كفاءة القرارات الاستثمارية في تحقيق العائد المطلوب.

- **لبنك BEA:**

نلاحظ من خلال النتائج أن أعلى نسبة للعائد على حقوق الملكية لهذا البنك سجلت عام 2018 بمعدل 44.05%، وهذا بسبب الاهتمام الزائد بالاعتمادات التي منحها البنك له لتمويل مشاريعه الاستثمارية، هذا مؤشر جيد على كفاءة قراراته الاستثمارية في أمواله لتحقيق العائد المطلوب[1]. وأخفض نسبة كانت عام 2013 بمعدل 12.41% نتيجة نقص في الاعتمادات الممنوحة للبنك وبالتالي نقص في تمويل مشاريعه الاستثمارية مما يؤثر على نجاحها وحصته في السوق، مما يدل على عدم كفاءة القرارات الاستثمارية لهاته السنة وبالتالي عائد ضعيف.[2]

[1] من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك BEA، سنة 2018 .

[2] من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك BEA، سنة 2013 .

أما باقي السنوات (2020.2019.2017.2016.2015.2014.2012.2011.2010) فقد عرفت حالات ارتفاع وانخفاض لهذا العائد بنسب كانت محصورة بين 16.14% و 24.65% مما يعني أن هذا البنك لم ينجح في الاحتفاظ بكفاءة القرارات الاستثمارية لفترة معتبرة.

- **لبنك AGB:**

نلاحظ من خلال النتائج أن أعلى نسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية كانت عام 2013 بحيث بلغت 47.51% ففي نهاية 2013 كانت الأرصدة الاقتصادية الكلية للبنك جيدة جداً، و ذلك راجع إلى زيادة التنمية المالية و الاقتصادية من خلال قيام البنك بتمويل المشاريع الاستثمارية و الاقتصادية فازداد صافي الربح مقارنة بالأعوام الماضية، يعتبر هذا الانجاز مرضي للغاية، كما يمكن ارجاع هذه الزيادة بشكل أساسي إلى زيادة الاهتمام بالاعتمادات الممنوحة للبنك خلال هذه السنة سواء على المدى القصير أو الطويل و منه تمويل المشاريع الاستثمارية و نجاحها مما أدى إلى زيادة حصته في السوق، وبالتالي مخاطر السيولة أقل هنا بسبب الكفاءة في القرارات الاستثمارية.[1]

- أقل نسبة كانت عام 2020 بمعدل 16.92% بسبب جائحة كورونا التي حدثت في 2019 كان لها تأثير سلبي في الاعتمادات الممنوحة للبنك وبالتالي تنمية مالية واقتصادية ضعيفة لهذا البنك، فالعائد خلال هذه السنة كان ضعيف أي سوء الكفاءة في اتخاذ القرارات الاستثمارية مما أدى إلى ارتفاع في مستوى الخطر.[2]
- السنوات المتبقية (2019.2018.2017.2016.2015.2014.2012.2011.2010) فشهدت حالة ارتفاع مرة وحالة انخفاض مرة أخرى لتنحصر النسب هنا بين 43.06 و 19.9% مما يشير إلى عدم كفاءة هذا البنك في الاحتفاظ بكفاءته الاستثمارية لتوفير السيولة المناسبة.

- نستنتج من خلال التحليل السابق لكلتا البنكين أن بنك AGB كان يتمتع بمستوى جيد في العائد على حقوق الملكية مقارنة ببنك BEA، فأكبر نسبة لبنك BEA بلغت 44.05% مقارنة ببنك AGB الذي بلغت فيه 47.51%، حتى من ناحية أقل قيمة فلبنك BEA كانت 12.41% و AGB بلغت 16.92%، أي يمكن القول أن بنك AGB له كفاءة في قراراته الاستثمارية لتوفير العائد المطلوب مقارنة ببنك BEA.

[1] من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك AGB، سنة 2013 .

[2] من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك AGB، سنة 2020 .

ب- العائد على الأصول ROA: يقيس مدى كفاءة استخدام الأصول المتاحة في تحقيق الربحية.

- **لبنك BEA:**

نلاحظ من خلال النتائج أن أعلى نسبة في هذا المؤشر كانت عام 2018 ب 2.08%، لوجود خطة استثمارية ناجحة متضمنة لأصول البنك المتوفرة والمتاحة بنسب كبيرة، يعني يمكن القول هنا أن البنك بين مدى كفاءته في استخدام أصوله المتاحة وحقق ربح، أما أخفض نسبة فسجلت سنة 2016 ب 0.66%، أي سوء استخدام الأصول المتاحة وبالتالي عائد أقل، فبعد أزمة 2014 تضررت أصول البنك ونقصت خلال هذه السنة مما أدى إلى حدوث خلل في الخطة الاستثمارية له.[1]

باقي السنوات سجلت نسب محصورة بين 1.80 و0.8 وتشير إلى أن البنك لم يستطع الإحتفاظ بقدرته على إدارة أصوله المتاحة لتحقيق الربحية.

- **لبنك AGB:**

نلاحظ من خلال النتائج أن هذا البنك سجل أخفض نسبة عام 2016 ب 1.53% وأكبر نسبة كانت عام 2012 ب 3.79% وهذا يعني أن البنك خلال سنة 2012 استطاع استخدام أصوله المتاحة بكفاءة عالية وحقق ربحا، فهذا راجع إلى موجودات البنك التي كانت متوفرة بدرجة عالية تجعل خطته الاستثمارية تتحقق بشكل جيد وفعال فيحقق عائد جيد والعكس في سنة 2016، أما باقي السنوات فهي كذلك قد سجلت حالات ارتفاعات وانخفاضات متتالية بمعنى أن هذا البنك لم ينجح في المحافظة على كفاءة إدارة أصوله المتاحة لفترة معتبرة.

- نستنتج من خلال التحليل السابق أن بنك AGB هنا كان أفضل من بنك BEA من ناحية قيمة معدل العائد على الأصول الذي كان مرتفعا في بنك AGB مقارنة ببنك BEA.

ج- العائد على الودائع ROD: يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى زيادة السيولة النقدية وانخفاض خطرها.

- **لبنك BEA:**

نلاحظ من خلال النتائج أن أخفض قيمة سجلت عام 2016 ب 0.43% بعد أزمة 2014 حدث نقص في نسبة الأموال المودعة من طرف الزبائن في البنك مما أدى إلى حدوث نقص في نسب السيولة، أي

[1] من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك BEA، سنة 2016.

هنا كان البنك يعاني من عجز في السيولة لأنه لم يستطع تحقيق عوائد جيدة من الاستثمار في أموال المودعين بعد الأزمة البترولية عام 2014.

في عام 2012 سجل البنك أعلى قيمة لهذا العائد بمعدل 1.86%. هذا كان قبل أزمة 2014 بحيث كانت الودائع متوفرة بنسب جيدة واستثمارها من طرف البنك لتحقيق ربح، أي نجاح الخطة الاستثمارية له مما أدى إلى ارتفاع سيولته، في سنة 2010 كانت منخفضة فبلغت 0.93% ثم أخذت بالارتفاع حتى عام 2015 لتبلغ خلال تلك السنة معدل 1.57%.[1]

في عام 2017 بدأت قليلا في الانخفاض لتبلغ سنة 2020 معدل 0.9% وهي نسبة تشير إلى انخفاض السيولة خلال هذه السنة لترتفع معها مخاطر السيولة.

- **لبنك AGB:**

نلاحظ من خلال النتائج أن معدلات العائد على الودائع مرتفعة بمعدلات مقدرة في 04 سنوات الأولى (2013.2012.2011.2010) بسبب زيادة نسبة الودائع نتيجة الاستثمار المربح وكذلك نسب السيولة هنا تتوافق مع اللوائح المصرفية المعمول بها بحيث بلغت أكبر قيمة 5.27% وهذا مؤشر على زيادة مستوى السيولة النقدية خلال هذه السنوات.[2]

خلال سنة (2020.2019.2018.2017.2016.2015.2014) فبعد الأزمة النفطية حدثت تغيرات أدت إلى انخفاض في نسبة الودائع، فنسب السيولة هنا لم تكن تتوافق مع اللوائح المصرفية المعمول بها، بدأت النسبة في الانخفاض والارتفاع لتسجل أدنى قيمة لها عام 2017 بمعدل 1.72% أي أن البنك هنا عانى من نقص في السيولة وبالتالي مخاطر سيولة أكثر وهذا الانخفاض جاء تزامنا مع الأزمة البترولية وبالتالي هي أحد أسباب الانخفاض .

- نستنتج من خلال التحليل السابق أن بنك AGB هنا كذلك كان أفضل من بنك BEA من ناحية ارتفاع قيمة معدل العائد على الودائع مما يعني أنه من أفضل البنوك في إدارة توليد الأرباح من أموال المودعين باعتبارها أموالا إستراتيجية للتوظيف.

[1] من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك BEA، سنة 2012 .

[2] من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك AGB، سنة 2010 – 2013.

ثانيا: تحليل نسب مخاطر السيولة المصرفية والتعليق عليها

أ- نسبة التغطية النقدية CCR: حيث تتراوح النسبة المثالية ما بين (20%-30%) إذ يشير ارتفاع المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة.

- **لبنك BEA:**

نلاحظ من خلال النتائج أن نسبة التغطية النقدية لهذا البنك كانت تعاني من نقص في القيمة خلال سنة (2020.2019.2018.2017.2016.2015.2013.2012.2011.2010) بحيث سجلت أخفض قيمة في هذه السنوات المذكورة عام 2010 بمعدل 4.05 وأكبر قيمة كذلك في هذه السنوات سجلت عام 2013 بمعدل 18.48، وهذا الانخفاض في القيمة يشير إلى أن سيولة البنك خلال هذه السنة لم يستطع تغطية الديون الموجودة على عاتق البنك، فهذا البنك خلال تلك السنوات عانى من ارتفاعات في مخاطر السيولة.

إلا في عام 2014 كانت قيمة التغطية النقدية مرتفعة وبلغت النسبة المثالية بمعدل 20.02 وهذا يشير إلى أن هذا البنك خلال هذه السنة كانت مخاطر السيولة منخفضة لديه وتغطية نقدية جيدة.[1]

- **لبنك AGB:**

نلاحظ من خلال النتائج أن نسبة التغطية النقدية لبنك AGB عانت من انخفاض في القيمة خلال سنة (2020.2019.2018.2016.2014.2013.2012.2010) أخفض قيمة لهذه السنوات المذكورة كانت عام 2018 بمعدل 14.14%، أما أكبر قيمة هنا كانت لعام 2010 بمعدل 45.03% هذا الارتفاع بسبب وجود فائض في قيمة السيولة بحيث تم تغطية الديون مع بقاء فائض لم يتم تحويله إلى استثمارات لتحقيق ربح، هذه الارتفاعات و الانخفاضات عن النسبة المثالية التي شهدتها هذه السنوات الثمانية تشير إلى أن هذا البنك كانت مخاطر السيولة مرتفعة فيه مع تغطية نقدية غير ملائمة.[2]

أما سنة (2017.2015.2011) فكانت معدلات التغطية النقدية محصورة بين النسبة المثالية بحيث بلغت سنة 2011 (27.94%) وفي 2015 كانت 27.81% أما في 2017 فبلغت 26.13% كل هذه النسب تعتبر مؤشر جيد على أن البنك استطاع تغطية ديونه مع عدم وجود أي فائض في القيمة، بمعنى أن مخاطر السيولة هنا انخفضت واستطاع البنك تحقيق تغطية نقدية جيدة.

- نستنتج من خلال التحليل السابق لكل من بنك BEA و AGB أن كلا البنكين قد سجلا تغطية نقدية غير ملائمة في كثير من السنوات ولكن بنك AGB كان الأفضل هنا باعتباره قد سجل

[1] من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك BEA، سنة 2014 .

[2] من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك AGB، سنة 2010 .

نسب تغطية مناسبة في سنوات أكثر من بنك BEA. فبنك AGB سجل هذه النسب في سنوات (2017.2015.2011) أما بنك BEA فسجلها فقط خلال سنة واحدة كانت عام (2014).

ب- نسبة السيولة LR: تتراوح النسب المثالية ما بين (30%-45%) تشير هذه النسب إلى أنه كلما ارتفعت كلما انخفضت مخاطر السيولة وكلما ازدادت قدرة البنك على الإحتفاظ بالثقة.

- **لبنك BEA:**

نلاحظ من خلال النتائج أن النسبة لم تتجاوز 30% في جل السنوات أي لم يصل هذا البنك للنسبة المثالية المقدرة ب (30%-45%)، بحيث سجلت أخفض نسبة للسيولة عام 2018 بمعدل (3.52) وأكبر نسبة كانت لعام 2014 بمعدل (24.16) وهذا يعني أن البنك يعاني من نقص في السيولة وبمعنى آخر لم يصل إلى مستوى السيولة الذي يمكنه من تعظيم الربح، وهذا راجه إلى الأزمة البترولية التي حدثت عام 2014 وكذلك لسوء التخطيط المالي للبنك الذي نتج عنه انخفاض في مدخلاته مقارنة بمخرجاته وبالتالي يمكن القول بأن هذا الانخفاض في نسبة السيولة يشير إلى ارتفاع مخاطر السيولة لبنك BEA وعدم قدرته على الإحتفاظ بالثقة.

- **لبنك AGB:**

نلاحظ من خلال النتائج أن النسبة تجاوزت 45% خلال سنة واحدة 2010 بمعدل 66.99% خلال هذه السنة كان البنك يعاني من فائض في السيولة بسبب الإيداعات الكثيرة التي لم يتم تحويلها لاستثمارات، وبالتالي ارتفعت مخاطر السيولة لديه.[1]

أما في سنة (2020.2019.2018.2017.2016) فقد كان هناك نقص في هذه النسبة فقد سجلت أخفض نسبة هنا عام 2018 بنسبة 15.86% وأكبر نسبة هنا كانت عام 2017 بنسبة 29.19% أي أن البنك كان له نقص في السيولة أي عجز بسبب الأزمة البترولية المشهودة عام 2014 مما أدى إلى ارتفاع مخاطر بسيولة هذا البنك ونقص ربحيته.

أما في باقي السنوات (2015.2014.2013.2012.2011) فكانت النسب جيدة وقريبة للنسبة المثالية يعني أن البنك خلال هذه السنوات قد تدارك الوضع وقام بتصريف فائضه من السيولة وتمويل عجزه وكذلك بسبب عملية التمويل الغير تقليدي للبنوك من طرف بنك الجزائر وبالتالي هنا البنك يتمتع بمستوى سيولة جيدة أي مخاطر أقل وقدرة على الإحتفاظ بالثقة.

- نستنتج من خلال التحليل السابق أن كلا البنكين لهما مشاكل فائض أو نقص في السيولة فعلى كل بنك معالجة هذا المشكل للتخلص من مخاطر السيولة المصرفية على سبيل المثال:

[1] من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك AGB، سنة 2010.

- **في حالة النقص:**
- يتم تقديم طلب إلى بنك الجزائر من أجل سحب الأموال من حساب البنك لدى بنك الجزائر.
- الاتصال بالزبائن المعتادين من أجل وضع ودائع.
- الاتصال بوكالات أخرى من أجل تحويل السيولة الفائضة عليهم إلى وكالات أخرى.
- **في حالة الفائض:**
- يتم تحويل السيولة الزائدة نحو وكالات أخرى.
- الاتصال بالزبائن من أجل الحصول على أموالهم التي قدموا عليها طلب.
- تحويل الأموال الزائدة عن الحد إلى بنك الجزلئر من أجل إيداعها.

ج- نسبة التوظيف ER: حيث تقيس هذه النسبة مدى استعمال الودائع في عمليات الإقراض.

- **لبنك BEA:**

نلاحظ من خلال النتائج أن نسبة التوظيف بلغت معدل 135.30% عام 2016 لتنفرد بأكبر نسبة توظيف سجلت لهذا البنك خلال سنوات الدراسة بسبب نقص التسهيلات الائتمانية الممنوحة فهذا الارتفاع يؤثر سلباً على الارباح[1]، وبالتالي يمكن القول هنا بأن البنك خلال هذه السنة كان يعتمد بشكل كبير على الودائع في عمليات إقراضه وإفتقاره لمصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الإقراض الجديدة بمعنى أن البنك هنا عانى من ارتفاع لمخاطر السيولة بسبب أزمة 2014.

ثاني أكبر نسبة توظيف كذلك سجلت عام 2010 بمعدل 93.07% لتنخفض تدريجيا في باقي السنوات مسجلة أدنى قيمة عام 2018 بمعدل 34.04% و هذا مؤشر جيد يعود إلى زيادة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للبنك من اجمالي ودائع العملاء التي بحوزته و هذا ما يعزز من إمكانيات البنك على تحقيق هدف الربحية، و بالتالي هنا كان البنك يتمتع بمصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الإقراض الجديدة ولم يعتمد بشكل كبير على الودائع في عمليات إقراضه وبالتالي انخفضت مخاطر السيولة لهذا البنك خلال عام 2018 وهذا راجع إلى عملية التمويل الغير تقليدي الذي قام به البنك المركزي لتمويل البنوك خاصة بعد أزمة 2014.

- **لبنك AGB:**

نلاحظ من خلال النتائج أن بنك AGB كان عكس بنك BEA في أنه سجل أخفض نسبة توظيف عام 2010 بمعدل 68.83%، بسبب زيادة كذلك في التسهيلات الائتمانية الممنوحة لبنك AGB وهذا ما

[1] من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك BEA، سنة 2016 .

دفعه إلى عدم الاعتماد كثيراً على الودائع في عمليات اقراضه خلال هذه السنة، أي أن البنك هنا لم يستعمل الودائع كثيرا في عمليات إقراضه وإنما اعتمد على مصادر نقدية جديدة.[1]

وأكبر نسبة توظيف كانت عام 2018 بمعدل 96.35% وهذا يعني أنه اعتمد على الودائع في عمليات إقراضه ولم يعمل على زيادة مصادره النقدية، لقلت التسهيلات الممنوحة لهذا البنك.

في عام 2011 ارتفعت نسبة التوظيف بمعدل 88.88% ولكن سرعان ما عادت للانخفاض خلال سنة (2014.2013.2012) بحيث أقل نسبة توظيف هنا كانت سنة 2014 بمعدل 75.43%، ثم عادت للارتفاع مجددا خلال باقي السنوات (2020.2019.2017.2016.2015) وهذا مؤشر على أن البنك لم يستطع زيادة مصادره النقدية لتمويل طلبات إقراضه.

- نستنتج من خلال التحليل السابق لبنك BEA وبنك AGB أن كلا البنكين عانيا من نقص مصادرهم النقدية لتلبية طلبات الإقراض، كل هذا حدث بعد الأزمة البترولية التي تأثرت بها معظم البنوك مما أدى إلى نقص المصادر النقدية الجديدة فيها.

د- نسبة المديونية DR: تبلغ النسبة المثالية هنا أقل من 60%.

- لبنك BEA:

نلاحظ من خلال النتائج أن النسبة تجاوزت 60% خلال 06 سنوات الأولى (2015.2014.2013.2012.2011.2010) بحيث سجلت أكبر نسبة للمديونية خلال هذه السنوات الستة عام 2010 بمعدل 80.94% وأخفض نسبة كانت عام الأزمة النفطية الخانقة في 2014 بمعدل 63.2%، الذي كان لها تأثير سلبي على مديونية البنك، فهذا التجاوز في المعدل عن النسبة المثالية يشير إلى ارتفاع مخاطر السيولة وهذا نتيجة عدم التنويع في أصول البنك وتدني مستوى السيولة لديه.

في عام 2016 انخفضت نسبة المديونية انخفاض ملحوظ بحيث بلغت 20.34% ولكن سرعان ما عادت للارتفاع في العام الموالي أي عام 2017 بمعدل 72.20% وهذا يعني أن البنك لم ينجح في الإحتفاظ بمستوى السيولة الذي ارتفع عام 2016. ولكن في الثلاث سنوات الأخيرة (2020.2019.2018) سجلت انخفاضات متتالية ملحوظة كذلك مقارنة بالارتفاعات المشهودة التي عرفتها السنوات السابقة لتسجل أدنى قيمة عام 2019 بمعدل 11.68% وهذه نسبة مثالية للبنك تشير إلى ارتفاع مستوى السيولة وقيام البنك بالتنويع في أصوله وبالتالي مخاطر سيولة أقل.

[1] من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك AGB، سنة 2010 .

- **لبنك AGB:**

نلاحظ من خلال النتائج أن نسبة الديون في هذا البنك تجاوزت النسبة المثالية 60% في جل السنوات إلا في أربع سنوات (2014.2013.2011.2010) فقد كانت النسبة لهذه الأربع سنوات محصورة بين 58.48 و 46.26، أي قبل الأزمة البترولية كانت كل ديون البنك متحكم فيها و أصوله متنوعة مع توفر الودائع بنسب عالية سواء من طرف المودعين أو المؤسسات الاقتصادية، يعني في هذه السنوات فقط كان البنك يقوم بالتنويع في أصوله فازدادت سيولته وبالتالي مخاطر سيولة أقل وأصبح قادرا على الوفاء بالتزاماته المالية.[1]

أكبر قيمة كانت عام 2020 بمعدل 84.84%، فبعد جائحة كورونا سنة 2019 تغيرت مجريات النسبة بحيث سجلت أكبر قيمة في تلك السنوات المتبقية عام 2020 وهذا راجع إلى قلة السيولة والودائع خلال هذه السنوات المتبقية، أي أن البنك لم يكن يقوم بتنويع أصوله وكان أكثر عرضة لمخاطر السيولة.

نلاحظ من خلال التحليل لكل بنك أن البنكين لهما نقص في مستوى السيولة ولرفعه هنا لابد من التنويع في الأصول للبنك.

هـ- نسبة السيولة العامة GLR: تعتبر هذه النسبة أكثر المعايير دلالة على سيولة البنك التجاري فارتفاعها يشير إلى قلة مخاطر السيولة.

- **لبنك BEA:**

نلاحظ من خلال النتائج أن أخفض نسبة في السيولة العامة لبنك BEA كانت عام 2017 بمعدل 31.05%، وهي نسبة ليست منخفضة كثيراً لابأس بها أما أعلى قيمة فسجلت عام (2020.2011.2010) بمعدلات 123.5% و 113.4% و 90.59% على التوالي، هذه النسب مرتفعة جداً و هذا راجع إلى عدم قيام البنك بوضع خطة استثمارية فعالة لاستثمار أمواله المودعة فحدث فائض في السيولة فارتفعت مخاطرها خلال هذه السنوات.

أما باقي السنوات (2019.2018.2016.2015.2014.2013.2012) فعرفت مرة حالة ارتفاع و مرة حالة انخفاض و لكن بنسب جيدة بحيث تراوحت أكبر قيمة هنا 75.24% عام 2019 و أخفض قيمة كذلك هنا كانت عام 2014 33.75% و هذا بسبب الخطة الاستثمارية الموضوعة و الناجحة التي من خلالها تم تحقيق أمرين و هما زيادة الربح للبنك من جهة و خفض مستوى خطر السيولة من جهة أخرى.

[1] من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك AGB، سنة 2010-2014

- **لبنك AGB:**

حيث نلاحظ من خلال النتائج أن النسبة سجلت ارتفاع هائل خلال سنتي 2017 و 202 بمعدلات 179.01% و 109.67% على التوالي يمكن ارجاع هذه الزيادة لسبب عدم قيام البنك بتحويل أغلب الايداعات إلى الاستثمار فأحدث هذا فائض في القيمة لبنك AGB هنا و بالتالي ارتفاع مخاطر السيولة.
أخفض قيمة كانت عام 2014 بنسبة 18.01% هذا المعدل قليل مقارنة بالنسب الأخرى وهذا راجع إلى الأزمة البترولية الحادثة خلال هذه السنة التي أثرت على مستويات السيولة مما أدى إلى انخفاض في عدد الودائع وأغلب المصادر النقدية الموجودة للبنك فانخفضت قيمة السيولة العامة، وبالتالي عانى البنك من نقص في السيولة مما يعني ارتفاع مخاطرها.[1]
أما باقي السنوات (2019.2018.2016.2015.2013.2012.2011.2010) فعرفت حالات ارتفاع وانخفاض كذلك بحيث سجلت أعلى قيمة هنا عام 2019 بمعدل 75.72% وأخفض قيمة عام 2015 بمعدل 21.99% وهذا معناه أن البنك هنا سجل معدلات معظمها جيدة وأخرى قريبة من الجيد أي كانت الخطة الاستثمارية للبنك ناجحة محققاً ربحاً لتقل مخاطر السيولة لديه.

- نستنتج من خلال التحليل السابق أن كل من بك BEA و AGB سجلا نسب سيولة عامة جيدة في أغلب السنوات إلا خلال سنتين أو ثلاث فقط تم تسجيل فائض في القيمة.

المطلب الثاني: مقارنة فرضيات الدراسة التحليلية بالنتائج

سنقوم هنا بعملية مقارنة للنتائج المتحصل عليها وفرضيات الدراسة التحليلية لنفيها أو تأكيدها.

الفرع الأول: الفرضية الأولى

- **الفرضية الأولى:** تعد نقص أو فائض السيولة في البنك التجاري من المخاطر التي تؤثر على ربحية البنك.

الفرضية 1: نعم، تعد نقص أو فائض السيولة في البنك التجاري من المخاطر التي تؤثر على ربحية البنك.

الفرضية 2: لا، تعد نقص أو فائض السيولة في البنك التجاري من المخاطر التي تؤثر على ربحية البنك.

[1] من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك AGB، سنة 2014.

لدينا: مما سبق في تحليل نسب مخاطر السيولة المصرفية وبالضبط في مؤشر نسب السيولة (LR) ونسب المديونية (DR) لاحظنا أنه كلما كان هناك نقص أو فائض في مستوى السيولة كلما ارتفعت مخاطر السيولة في البنك وهذا الأخير (مشكل النقص أو الفائض) بدوره يؤثر على الربح بالانخفاض.

ولتفصيل أكثر: الفائض في السيولة يضعف قدرة البنك على الاستثمار في هذا الفائض وبالتالي نقص الربحية وضعف المساهمة في التنمية الاقتصادية، في مقابل ذلك نقص السيولة يعني فقدان الثقة في البنك وانهيار استقرار النظام البنكي وبالتالي نقص الربحية.

فلدى على كل بنك سقف محدود للسيولة المسموح بها داخل البنك وهو محدد من طرف المديرية المركزية للبنك وأي تجاوز له سيؤثر على ربحيته.

وهذا ما جعلنا نثبت صحة الفرضية 1 ونقول:

* بناءا على النتائج السابقة فإننا نرفض الفرضية 2 ونقبل الفرضية 1 التي تقول بأن: " نقص أو فائض السيولة في البنك التجاري من المخاطر التي تؤثر على ربحية البنك".

الفرع الثاني: الفرضية الثانية

- **الفرضية الثانية:** تساهم الآليات الحديثة لإدارة السيولة المصرفية في التقليل من الضغوطات المالية.

الفرضية 1: نعم، تساهم الآليات الحديثة لإدارة السيولة المصرفية في التقليل من الضغوطات المالية.

الفرضية 2: لا، تساهم الآليات الحديثة لإدارة السيولة المصرفية في التقليل من الضغوطات المالية.

لدينا: مما سبق في الفصل الأول وبالضبط في المطلب الثاني، الفرع الثالث: المسمى بإدارة مخاطر السيولة وفق لجنة بازل، توصلنا إلى أن الآليات الحديثة والمتمثلة في القوانين والتشريعات الصادرة من لجنة بازل لإدارة مخاطر السيولة تساهم في التقليل من الضغوطات المالية.

وهذا ما جعلنا نثبت صحة الفرضية 1 ونقول:

* بناءا على ما سبق فإننا نرفض الفرضية 2 ونقبل الفرضية 1 التي تقول بأن: " الآليات الحديثة لإدارة السيولة المصرفية تساهم في التقليل من الضغوطات المالية".

الفرع الثالث: الفرضية الثالثة

- **الفرضية الثالثة:** البنوك التجارية تطبق مجموعة من مؤشرات السيولة المفروضة من طرف السلطة النقدية.

الفرضية 1: نعم، البنوك التجارية تطبق مجموعة من مؤشرات السيولة المفروضة من طرف السلطة النقدية.

الفرضية 2: لا، البنوك التجارية تطبق مجموعة من مؤشرات السيولة المفروضة من طرف السلطة النقدية.

* من خلال الدراسة التطبيقية وحساب المؤشرات وتحليلها توصلنا إلى أن البنوك التجارية طبقت مجموعة من مؤشرات السيولة المفروضة من طرف السلطة النقدية والمتمثلة في: مؤشر السيولة، مؤشر المديونية... وغيرها وهذا ما يؤكد بأن الرقابة المصرفية تساهم في إدارة مخاطر السيولة.

وهذا ما جعلنا نثبت صحة الفرضية الثالثة ونقول: بناءا على ما سبق فإننا نرفض الفرضية 2 ونقبل الفرضية 1 التي تقول بأن: " البنوك التجارية تطبق مجموعة من مؤشرات السيولة المفروضة من طرف السلطة النقدية".

خلاصة الفصل:

من خلال استعراضنا لنتائج هذه الدراسة أي إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية والتي كانت موضوع دراستنا توصلنا إلى أن بنك AGB كان له آداء مرضي سواء في الربحية أو السيولة وحتى بنك BEA كذلك ولكن بمعدلات قليلة.

فيمكن القول بأنه سجلت كل من البنكين نتائج إيجابية على العموم، فهم كغيرهم من البنوك لهم هدف رئيسي وهو الحصول على حصة سوقية معتبرة في عالم يسوده التنافس بهدف إرضاء زبائنهم والمحافظة على مكانتهم بتوفير السيولة اللازمة لمواجهة التزاماته المالية.

الخاتمــة

الخاتمة:

بعد دراستنا لموضوع ومشكل إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية توصلنا إلى أن إدارة السيولة في أي بنك أمر مهم للغاية بسبب المخاطر التي قد تنتج عندما تفشل البنوك في الحفاظ على مستويات مناسبة من السيولة ، مما يؤدي في الغالب إلى انخفاض ربحية البنوك وفشلها كمؤسسات مالية، باعتبار أن إدارة مخاطر السيولة مؤشر ومقياس فعال لتحسين وتعظيم ربحية البنوك التجارية.

تشكل السيولة اختبارا عمليا لمعرفة مدى صدق البنك من ناحية التزامه إتجاه المودعين في الحفاظ على أموالهم بأمان، وإعادتها إليهم عند الحاجة، وتلبية طلبات المقترضين عند اللجوء إليه لتوفير احتياجاتهم المالية.

في ضوء هذه المخاطر كان من الضروري للبنوك تحسين خدماتها لتوفير قدر مناسب ومحتمل من السيولة والمحافظة على التوازن بين الأموال المودعة والقروض المسحوبة للحفاظ على السيولة.

وقد لعبت لجنة بازل للرقابة المصرفية دوراً مهماً في تنسيق أنظمة الرقابة على البنوك من أجل تحقيق الاستقرار المالي والتأكد من كفاءة النظام المصرفي وحماية المودعين بما يتماشى مع التطورات العالمية التي جعلت معايير الرقابة تتجاوز الحواجز المحلية لتصبح معاييراً دولية تسعى جميع دول العالم إلى الالتزام بها.

نتائج الدراسة

- عندما يصل البنك إلى مستوى السيولة الملائم وكذلك مستوى الربحية الملائم فإنه هنا يكون قد حقق هدفه الأساسي ألا وهو زيادة قيمته السوقية.
- هناك علاقة توازن بين السيولة والربحية فكلما ارتفعت السيولة ارتفعت معها الربحية والعكس صحيح أي كلما انخفضت السيولة انخفضت معها الربحية.
- لدى البنك سقف محدود للسيولة المسموح بها داخل البنك وهو محدد من طرف السلكة النقدية والمتمثلة في هيئات البنك المركزي.
- من الضروري استثمار الفائض في السيولة لتفادي الوقوع في مخاطر السيولة.

التوصيات

- على السلطات النقدية تعزيز سياسة إدارة مخاطر السيولة بعد التأكد من أن البنوك التجارية تتخذ الاجراءات المناسبة لمتابعة ورصد هذه المخاطر.
- تطوير طرق واستراتيجيات لحل أزمة السيولة من خلال خطط الطوارئ.
- توفير عدة تمويل جيدة.
- وضع خطة تمويل شاملة وطارئة.
- الإستفادة من فائض السيولة الموجودة لزيادة الاستثمارات وبالتالي زيادة الربحية.

آفاق الدراسة

انطلاقا من اعتقادنا بأنه لا تزال هناك بعض الأمور والنقاط التي تتطلب بحثا جديدا وتحليلا عميقا ودراسة تكميلية لتغطية أوجه النقص في هذه الدراسة فإننا نقترح أحد أهم المشكلات والموضوعات التي نعتبرها جديرة بالدراسة ألا وهي:

- محاولة تطبيق هذه الدراسة على عينة من البنوك التجارية ضمن منظومة مصرفية اجنبية.
- محاولة دراسة هذه الدراسة قياسيا.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المصادر باللغة العربية:

الكتب:

- إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، **إدارة البنوك التجارية**، دار غيداء للنشر و التوزيع، عمان 2016.
- حسين جميل البدبري، البنوك: مدخل محاسبي و إداري، دار الوارق للنشر و التوزيع، عمان، 2003.
- خالد أحمد علي محمود، **فن إدارة المخاطر في البنوك و سوق المال** ، دار الفكر الجامعي للنشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر، 2019.
- شقيري نوري موسى، واخرون، **إدارة المخاطر**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012.
- صادق راشد الشمري، **إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الآداء المالي للمصارف التجارية**، دار اليازوري العلمية، 2012.
- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، دار الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 2020.

الأطروحات والمذكرات:

أ- الأطروحات:

- بركات سارة، **دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية دراسة حالة بنك سوسييتي جنرال**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود وبنوك، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014.
- حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق إتفاقية بازل: دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، السنة الجامعية 2014/2013.
- زبير عياش، **تأثير تطبيق إتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حالة ولاية أم البواقي**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2012/2011.
- سارة أدبوب، **إشكالية فائض السيولة في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2001.2019**، أطروحة دكتوراه، تخصص العلوم المالية و المصرفية، جامعة الجزائر 3، أكتوبر 2020.

- شهبون لامية، **المخاطر البنكية و أثرها على التسهيلات الإئتمانية في عينة من البنوك التجارية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود و بنوك، جامعة الجزائر (3)، السنة الجامعية 2016/2015.

ب- المذكرات:

- شادي سلامة الحولي، **إدارة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية وفق مقررات لجنة بازل**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015.
- عبد الحسين جاسم محمد الأسدي، **إدارة السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطرة: دراسة تطبيقية في المصارف الحكومية العراقية**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة كربلاء، العراق، 2005.
- فرح يعقوب، **إدارة مخاطر السيولة في القطاع المصرفي دراسة عملية في بنك بيمو السعودي الفرنسي**، رسالة ماجستير، إدارة أعمال، الجامعة الإفتراضية السورية، 2017.
- ميرفت علي أبو كمال، **الإدارة الحديثة لمخاطر الإئتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل II**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007.

المجلات:

- حلبوص وكاظم، **إدارة المخاطر المصرفية في إطار مقررات لجنة بازل III ،II ،I، المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية**، المجلد العاشر، العدد الأول، 2021، البحث الخامس.
- خلق محمد حمد وأحمد فريد تاجي، **مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة، العدد 52، 2017.
- خميسي قايدي، أمينة بن خرناجي، **قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية: حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية CBA الفترة 2008-2012**، مجلة الإبتكار والتسويق، جامعة برج بوعريريج، العدد 03.
- رميسة كلاش، إلهام نايلي، **مخاطر السيولة وأثرها على ربحية البنوك التجارية الجزائرية (دراسة تطبيقية خلال الفترة 2006-2018)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 08، العدد 03، ديسمبر 2021.
- صلاح سعاد، بن رجم محمد خميسي، **إدارة خطر السيولة من منظور إتفاقية بازل III**، مجلة المستقبل الإقتصادي، جامعة عنابة، جامعة سوق أهراس، العدد 4.

- فاروق فخاري، نورة زبيري، **الإدارة السليمة لمخاطر السيولة البنكية: بالإشارة لحالة النظام البنكي الجزائري**، مجلة الإمتياز لبحوث الإقتصاد والإدارة، جامعة المسيلة، المجلد 02، العدد 02، ديسمبر 2018.
- مرسلي نزيهة، بوعبدلي أحلام، **إدارة مخاطر السيولة ودورها في تحسين ربحية البنوك التجارية العمومية الجزائرية للفترة 2006-2015**، مجلة معارف، المجلد 14، العدد 1، جوان 2019.
- يوسف بوعيشاوي، فطيمة عليش، **إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمتطلبات لجنة بازل 1،2،3**، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد20، العدد الأول، 2019، ص81.

الموسوعات:

- نبيل حشاد، **دليلك إلى المخاطر البنكية، موسوعة بازل II**، الجزء الثاني، إتحاد المصارف العربية، بيروت، 2005.

المواد:

- المادة 114 من **القانون رقم 10/90**، المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد و القرض.

المصادر باللغة الفرنسية:

- Ross ans Peter, **commercial bank management**, 4 ed, irwine, Mc graw-hill, 1999.

شبكة الأنترنت:

- http://www.agb.dz/article.view-170-111111-155-1437.html
- http://www.ourgla30.com/t14877-topic
- Rapport annuel 2010, www.agb.dz
- Rapport 2019 ,www.bea.dz

قائمة الملاحق

الملاحق:

1- جدول للعناصر الأساسية في الميزانية (الخصوم) المستخدمة في حساب مؤشرات المخاطر المصرفية للبنك الخارجي الجزائري (مليار دج).

البيانات	2010	2011	2012	2013
إجمالي الودائع	2059089715	2236823721	1902350158	1722450240
ديون مالية على المؤسسات	1680836	15461109	15604849	1135407
ديون الزبائن	2016478427	2182602658	1846239126	1679475902
ديون في شكل أوراق مالية	40930452	38759654	40506183	41838931
إجمالي حقوق الملكية	118702107	134270763	153031069	168588371
رأس المال	24500000	76000000	76000000	100000000
احتياطات	81746030	45814686	64574992	56132294
فارق الإقتناء	12456077	12456077	12456077	12456077
التزامات أخرى	145854759	190804927	152358435	184961218
التزامات الضريبة الحالية	10060643	12923924	15037910	10633807
خصوم أخرى	53906801	52021982	5521113	55743696
حسابات التكيف	40325533	42790501	49045782	33965873
أحكام مخاطر ورسوم	5582975	6540905	6279052	8270157
صندوق المخاطر المصرفية العامة	10730400	9250109	9417216	9070584
	2014	**2015**	**2016**	**2017**
إجمالي الودائع	2139440324	2119364866	7869172188	8327951935
ديون مالية على المؤسسات	1953504	1655980	2072886888	2268682548
ديون الزبائن	2095068385	2074079456	1992943041	2507092282
ديون في شكل أوراق مالية	42418435	43629430	3803342259	3552177105
إجمالي حقوق الملكية	174520314	189327967	206529422	232653407
رأس المال	100000000	100000000	150000000	150000000
احتياطات	62064238	76871890	43790555	68362968
فارق الإقتناء	12456077	12456077	12738867	14290439

التزامات أخرى	217750847	151849092	183706833	237367853
التزامات الضريبة الحالية	14425603	15371993	14699315	23075296
خصوم أخرى	77179878	9475156	28835611	54708802
حسابات التكيف	34156781	31958249	56892536	77210931
أحكام مخاطر ورسوم	6188913	4890667	53964740	45687553
صندوق المخاطر المصرفية العامة	18514668	22873741	29314631	36685271
	2018	**2019**	**2020**	
إجمالي الودائع	14531476879	7609992236	7605913417	
ديون مالية على المؤسسات	8276131454	1570351502	1055961415	
ديون الزبائن	2565901365	2150694367	2182656815	
ديون في شكل أوراق مالية	3689444060	3888946367	4367295187	
إجمالي حقوق الملكية	174253076	309988427	346579446	
رأس المال	150000000	230000000	230000000	
احتياطات	10072861	65504223	98052576	
فارق الإقتناء	14180215	14484204	18526870	
التزامات أخرى	305577915	189589792	129316743	
التزامات الضريبة الحالية	29827419	24226955	19793558	
خصوم أخرى	76110785	34475922	28771847	
حسابات التكيف	98870567	75221795	14567706	
أحكام مخاطر ورسوم	57755641	11584084	20520303	
صندوق المخاطر المصرفية العامة	43013503	44081036	45663329	

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية للبنك الخارجي الجزائري (2010-2020).

2- جدول للعناصر الأساسية في الميزانية (الأصول) المستخدمة في حساب مؤشرات المخاطر المصرفية للبنك الخارجي الجزائري (مليار دج).

البيانات	2010	2011	2012	2013
صندوق بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية	96114488	118398990	216259372	390351461
مجموع أصول قريبة من السيولة	206435831	235415806	190883311	186517122
أصول أخرى مسكوكة لأغراض تجارية	13761161	0	0	0
أصول مالية قابلة للبيع	34973247	15723510	11719	9342970
أصول مالية مسكوكة إلى غاية تاريخ الاستحقاق	157881423	219692296	190871592	177174152
إجمالي القروض	1916570657	2069932835	1720640118	1394534330
ديون على المؤسسات المالية	1481962383	1505266031	1139983259	643242640
ديون على الزبائن	434608274	564666804	580656859	751291690
إجمالي الأصول	2367626126	2636705516	2307759548	2111443454
	2014	**2015**	**2016**	**2017**
صندوق بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية	517009936	365814996	458780715	749185575
مجموع أصول قريبة من السيولة	310355230	351833790	3710289927	3314563071
أصول أخرى مسكوكة لأغراض تجارية	18795666	75977416	461029216	408586639
أصول مالية قابلة للبيع	32236411	24564952	881208031	829699816
أصول مالية مسكوكة إلى غاية تاريخ الاستحقاق	259323153	251291422	2368052680	2076276616
إجمالي القروض	1631441286	1753745395	1064754287	316248939
ديون على المؤسسات المالية	753788693	518947756	905839116	133685564
ديون على الزبائن	877652593	1234797639	158915171	182563375
إجمالي الأصول	2581393191	2602811618	5233824929	4379997585

	2018	2019	2020
صندوق بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية	512760477	411980469	382545276
مجموع أصول قريبة من السيولة	2681240903	3083346715	2949408483
أصول أخرى مسكوكة لأغراض تجارية	272543462	184876682	155523105
أصول مالية قابلة للبيع	482228719	455507921	372084552
أصول مالية مسكوكة إلى غاية تاريخ الاستحقاق	2171757822	2442962112	2421800826
إجمالي القروض	494659523	462443536	476167167
ديون على المؤسسات المالية	283434984	243640809	264737807
ديون على الزبائن	211224539	218802727	211429360
إجمالي الأصول	3688660903	3957770720	3808120926

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية للبنك الخارجي الجزائري (2010-2020).

3- جدول للعناصر الأساسية في الميزانية (جدول حساب النتائج) المستخدمة في حساب مؤشرات المخاطر المصرفية للبنك الخارجي الجزائري (مليار دج).

البيانات	2010	2011	2012	2013
إجمالي الايرادات	55648218	63999006	65406142	70818336
ايرادات الفائدة	30978391	29610677	32874177	33303635
ايرادات العملات	17405742	19371273	23513815	21091334
ايرادات نشاطات أخرى	7264085	15017056	9018150	16423367
مصاريف الفائدة	(1241717)	(14685589)	(14757147)	(15919101)
النتيجة الصافية	19168656	30260303	35557303	20931943
	2014	**2015**	**2016**	**2017**
إجمالي الايرادات	98134316	134861725	112824190	174552561
ايرادات الفائدة	45409068	42476997	49790060	96124958
ايرادات العملات	25334576	39295400	43566559	34423634
ايرادات نشاطات أخرى	27390672	53089329	19467571	44003969
مصاريف الفائدة	(17029528)	(18939839)	(1590926)	(19964491)
النتيجة الصافية	29807653	33418665	34572416	57365644
	2018	**2019**	**2020**	
إجمالي الايرادات	58089618	119892560	100297031	
ايرادات الفائدة	13218576	11690393	12747143	
ايرادات العملات	30999113	28169050	23889888	
ايرادات نشاطات أخرى	13871929	80033117	63660000	
مصاريف الفائدة	(21002089)	(22065750)	(27455115)	
النتيجة الصافية	76775609	62548353	68620094	

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية للبنك الخارجي الجزائري (2010-2020).

4- جدول للعناصر الأساسية في الميزانية (الخصوم) المستخدمة في حساب مؤشرات المخاطر المصرفية لبنك الخليج الجزائري (مليار دج).

البيانات	2010	2011	2012	2013
إجمالي الودائع	38521015	50225293	75899968	104470879
ديون مالية على المؤسسات	334822	325163	135816	32024
ديون الزبائن	3261734	43726586	65459325	91645524
ديون في شكل أوراق مالية	5568889	6263544	10304827	12793331
إجمالي حقوق الملكية	10166795	10268348	10397913	10597867
رأس المال	10000000	10000000	10000000	10000000
احتياطات	166795	268348	397913	597867
فارق الإقتناء	0	0	0	0
التزامات أخرى	6392953	1150082	13644099	15550994
التزامات الضريبة الحالية	713389	1120793	1796690	1873911
خصوم أخرى	4784667	8864210	5766180	7450637
حسابات التكيف	166356	545944	4365969	4754711
أحكام مخاطر ورسوم	34146	61016	279725	272340
صندوق المخاطر المصرفية العامة	694395	913129	1435535	119395
	2014	**2015**	**2016**	**2017**
إجمالي الودائع	135822020	137286466	147830356	210496167
ديون مالية على المؤسسات	2170	–	–	–
ديون الزبائن	122863971	125339056	136255900	199946331
ديون في شكل أوراق مالية	12955879	11947410	11574456	10549836
إجمالي حقوق الملكية	10849620	10849620	11000000	11000000
رأس المال	1000000	10000000	10000000	10000000
احتياطات	849620	849620	1000000	1000000
فارق الإقتناء	0	0	0	0
التزامات أخرى	20620853	17138273	16848647	19339141
التزامات الضريبة الحالية	1686029	1707388	1330377	2054657

خصوم أخرى	9529897	8486515	8675252	8869385
حسابات التكيف	7634497	5207981	4886720	5057602
أحكام مخاطر ورسوم	368307	340929	406055	438412
صندوق المخاطر المصرفية العامة	1402123	1395460	1550243	2919085
	2018	**2019**	**2020**	
إجمالي الودائع	209439719	198523036	217140806	
ديون مالية على المؤسسات	-	3121	1648	
ديون الزبائن	197487980	184555537	203475674	
ديون في شكل أوراق مالية	11951739	13964378	13663484	
إجمالي حقوق الملكية	11000000	21622810	27314927	
رأس المال	10000000	20000000	20000000	
احتياطات	1000000	1622810	7314927	
فارق الإقتناء	0	0	0	
التزامات أخرى	23631410	26716485	21038680	
التزامات الضريبة الحالية	2595270	2524224	2436296	
خصوم أخرى	8637323	9524586	8494283	
حسابات التكيف	7170811	8832957	6634730	
أحكام مخاطر ورسوم	445134	542492	627547	
صندوق المخاطر المصرفية العامة	4782872	5292226	2845824	

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الخليج الجزائري (2010-2020).

5- جدول للعناصر الأساسية في الميزانية (الأصول) المستخدمة في حساب مؤشرات المخاطر المصرفية لبنك الخليج الجزائري (مليار دج).

البيانات	2010	2011	2012	2013
صندوق بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية	25806751	21013680	31721782	46775312
مجموع أصول قريبة من السيولة	-	-	-	-
أصول أخرى مسكوكة لأغراض تجارية	-	-	-	-
أصول مالية قابلة للبيع	-	-	-	-
أصول مالية مسكوكة إلى غاية تاريخ الاستحقاق	-	-	-	-
إجمالي القروض	26515037	44643575	64967743	81265308
ديون على المؤسسات المالية	102882	21163	18351	24376
ديون على الزبائن	26412155	44622412	64949392	81240932
إجمالي الأصول	57308763	75211482	105239265	138962534
	2014	**2015**	**2016**	**2017**
صندوق بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية	60230137	49344833	29544542	6144627
مجموع أصول قريبة من السيولة	-	-	5131507	5131507
أصول أخرى مسكوكة لأغراض تجارية	-	-	-	-
أصول مالية قابلة للبيع	-	-	-	-
أصول مالية مسكوكة إلى غاية تاريخ الاستحقاق	-	-	5131507	5131507
إجمالي القروض	10245976	114024939	136222226	168546611
ديون على المؤسسات المالية	83740	9141893	18351676	14721310
ديون على الزبائن	101162236	104883046	117870550	153825301
إجمالي الأصول	176819451	177377511	170898275	235124395

	2018	2019	2020
صندوق بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية	33235445	38803618	24904907
مجموع أصول قريبة من السيولة	–	–	–
أصول أخرى مسكوكة لأغراض تجارية	–	–	–
أصول مالية قابلة للبيع	–	–	–
أصول مالية مسكوكة إلى غاية تاريخ الاستحقاق	–	–	–
إجمالي القروض	201797877	181576543	195457655
ديون على المؤسسات المالية	32470209	27912022	26322340
ديون على الزبائن	169327668	153664521	169135315
إجمالي الأصول	235033322	220380161	230362562

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الخليج الجزائري (2010-2020).

6- جدول للعناصر الأساسية في الميزانية (جدول حساب النتائج) المستخدمة في حساب مؤشرات المخاطر المصرفية للبنك الخارجي الجزائري (مليار دج).

البيانات	2010	2011	2012	2013
إجمالي الايرادات	5175321	7113187	10631792	11667856
ايرادات الفائدة	1993200	2706119	4195108	5632742
ايرادات العملات	3182121	4341264	6377520	6009646
ايرادات نشاطات أخرى	0	65804	59164	25468
مصاريف الفائدة	(421856)	(609960)	(781927)	(1051914)
النتيجة الصافية	2031054	2591296	3999080	503572
	2014	**2015**	**2016**	**2017**
إجمالي الايرادات	11853353	12338269	11895961	15640649
ايرادات الفائدة	7401970	10025265	9469204	12925859
ايرادات العملات	4446515	2227118	238515	2659868
ايرادات نشاطات أخرى	4868	85886	43252	54922
مصاريف الفائدة	(120424)	(1274825)	(1373411)	(1692671)
النتيجة الصافية	4010423	3628435	2631793	3637975
	2018	**2019**	**2020**	
إجمالي الايرادات	19198737	20802510	18103154	
ايرادات الفائدة	15241973	14913681	15221157	
ايرادات العملات	3846714	1194474	1276411	
ايرادات نشاطات أخرى	110050	4694355	1605586	
مصاريف الفائدة	(1912162)	(1425642)	(1928844)	
النتيجة الصافية	4737168	6018180	4624416	

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الخليج الجزائري (2010-2020).